تركيب خمسة عشر
وما حمل عليه عند النحاة

د. هاني محمد عبد الرازق القزاز

مدرس اللغويات فى كلية الدراسات الإسلامية للبنات بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه وأزواجه، ومن والهم، وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم أما بعد...

فإن البحث في ظواهر العربية وتدقيق النظر في فهم نحاة العربية لها يثير العجب والإعجاب، ولا أراني متجاوزاً الصواب إذا قلت إن علماء العربية قد بلغوا شأواً من الحصافة والتدبير ودقة النظر في التعليل والتفسير.

وقد تركوا تراثاً ثراً، وعقلاً حراً فتشوا به في العربية أمراً أمراً، فما تركوا شاردة إلا جعلوا لها واجدة، يَنْظرون ويُنَظِّرون، يجمعون الأشباه والنظائر، ويحملون، تارة على الشبيه، وتارة على التشبيه، وأعجب من ذلك أنهم كما يحملون على النظير يحملون على النقيض.

ومن عميق فكرهم ما عللوا به أمر البناء والإعراب، وقد عقدوا لذلك مسائل ودخلوا في مسائلات عن أسباب الإعراب والبناء.

وقد لفت نظري أن علة التركيب كسبب من أسباب بناء الاسم لم ينص عليها كثير من النحاة نصاً، وإن أشاروا إليها عرضاً، وجعلوا لذلك ما يعرف في كتب النحو باسم (خمسة عشر وبابه) ولم أرَ أحداً اهتم بجمع مسائل هذا الباب، والبحث في أسباب بنائه . فعقدت العزم، وقويت الخطرة، واختمرت الفكرة، وشرعت في البحث عن أسباب بناء (خمسة عشر) ثم جمعت ما استطعت ما حمله النحاة عليه.

وقد استرعى انتباهي حديث النحاه عن باب (خمسة عشر)، واعتبارهم إياه علماً على المركب المبني على فتح جزئيه، وحملهم عليه بعض الألفاظ المبنية، تشبهاً به، مع أنهم لم يخصوه بباب، ولا أفردوا له الأسباب، ولا جمعوا نظائره من الأبواب .

وقد شغلني هذا الأمر، وداخلتني الأسئلة عن سبب تخصيص النحاة العدد (خمسة عشر) دون أخواته، مع أنه ليس لتخصيصه سبب ظاهر، فليس هو مبدأ الأعداد، ولا إليه يكون المعاد، وليس هناك ما يخصه دون سائر الأعداد.

ومما داخلني من الأسئلة سبب بناء (خمسة عشر) وبابه، هل هو التركيب؟ أو هو التضمين؟ أقصد تضمين حرف عطف محذوف، وهل يكون هذا علة حقيقية،

تقتضي البناء.

أيضاً هل ما حمُلِ على هذا الباب في البناء كان حقيقاً وجديراً بالحمل؟

وهذا جعلني أنظر أولاً في أسباب البناء عند النحاة، لأصل إلى سبب بناء (خمسة عشر) وبابه، وسبب بناء ما حمل عليه.

وبعد فهذه أهم محاور البحث:

مدخل

التركيب

الحمل

المركب العددي (خمسة عشر)

ماحمل على تركيب (خمسة عشر)

الأحوال والظُّروف المركَّبة

مسائل في باب لا النافية للجنس

مسائل في باب النداء

مسائل في باب اسم الفعل

الظروف المعربة المضافة إلى مبني

بناء المضارع على الفتح

المثنى وجمع المذكر السالم على رأي الزجاج والأخفش

*الخاتمة

وأخيرا مراجع البحث

أسأل الله الصواب، وجزيل الثواب

هاني محمد عبد الرازق القزاز
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالمنصورة

مدخل

حصر النحاة مجموعة العلل التي تؤثر في بناء الاسم العربي ؛لأنه من الثابت لديهم أن الإعراب أصل في الاسم العربي، والاسم الأصل فيه الإعراب عند العقد والتركيب، فإذا جاء مبنياً قيل: لمَ بُني، ثم الأصل في كل مبني السكون، فإذا جاء مبنياً على السكون فهو على الأصل، فلا يُسأل عنه [1].

وقد تبلورت علل النحويين في جوهر واحد هو مشابهة الاسم، ومظاهر هذا الشبه عندهم ما يلى:

أ- الشبه الوضعي بين الاسم والحرف.

الشبه المعنوي حيث يتضمن الاسم معنى من المعاني التي تدل عليها الحروف.

ج- الشبه الافتقاري: حيث يكون الاسم مفتقرا إلى جملة بعده.

د- النيابة عن الفعل دون تأثير إعرابي.

وهم في إطار بحثهم عن أسباب البناء في بعض الأسماء والفعل المضارع لاحظوا أن معنى المعرب مبين بالعلامة الأصلية أو الفرعية بخلاف المبني، فإنه مفتقر إلى مدخوله لبيان معناه، فأشبه الحرف في التضمين والافتقار والإبهام ؛لحاجته إلى ما يبينه ويوضحه، وارتكز بحثهم أساساً على علة شبه الحرف الأسماء حتى اكتفي بعضهم بهذه العلة، وراح بعض آخر يبحث عن علل أخرى إلى جوار هذه العلة المركزية، منطلقين من أن الحرف لا يحتاج إعراباً، ولذلك فإن ما أشبهه من الأسماء الفاقدة العلامة (المبني) هو الآخر حقيق بأن يكون كالحرف .

وعلة شبه الحرف في بعض الأسماء دفعت بعض النحويين إلى نفي كل علة سواها في الأسماء، فنسب إلى ابن جني [2]اقتصاره على هذه العلة وحدها [3]، قال ابن فلاح

(١) انظر: التعليقة على المقرب،ابن النحاس (ص: ٥٢٨) .
(٢) انظر : الخصائص ، ٣ /٥١ .
(٣) انظر : الأشباه والنظائر في النحو (٣/ ٥١)

: " فذهب أبو الفتح [١] إلى أنها شبه الحرف فقط"[٢] وقال ابن القواس : " قال أبو الفتح :إنها شبه الحرف فقط. وقال ابن معط إنها لعلتين. شبه الحرف ووقوعه موقع الفعل"[٣]. وتابعه على هذا غير واحد، منهم القيسي، قال: " جميع ما يبنى من الاسم لشبه الحرف" [٤] ونسب أبو حيان إلى ابن مالك الاقتصار على هذه العلة، فقال : "وكلام المصنف[٥] يدل على أن سبب البناء واحد، وهو شبه الاسم الحرف، ونص على ذلك في بعض تصانيفه[٦] "[٧] وقال ناظر الجيش : "وأما المصنف فلم يجعل سبب البناء إلا أمراً واحداً، وهو شبه الحرف"[٨] وقال السيوطي : " حصر الناظم علة البناء في شبه الحرف" [٩] وقال ابن غازي المكناسي :" فإذا لم يثبت " موجب لبناء" إلا شبه الحرف، فكل ما علم منه من الأسماء، فمعرب"[١٠] وقال العاتكي: "أن الاسم إذا أشبه الحرف شبها تاما بني" [١١] .

إذن شبه الاسم الحرف هو العلة القوية التي من أجلها يكون بناء الاسم، ومبنى دعوى النحويين في الشبه بين الاسم والحرف، أن الاسم إذا أشبه الحرف، صار هو الآخر مستغنياً عن علامة الإعراب وينسلخ حينها من حركة الإعراب ويصير مبنياً، مرتكزين على أنه "كلما كان الاسم من شبه الحرف أقرب كان من التصريف

(١) انظر: اللمع ٩١، ٣١٨ .
(٢) شرح الكافية في النحو، لابن فلاح ص: ٩٧٨ .
(٣) شرح ألفية ابن معط. ابن القواس ١ (ص: ٢٣٤)
(٤) إيضاح شواهد الإيضاح (١/ ١١٦)
(٥) يقصد ابن مالك .
(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٥ : ٢١٨ .
(٧) التذييل والتكميل ١٣١/١ .
(٨) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (١/ ٢٣٦)
(٩) البهجة المرضية (١/ ٦٧) .
(١٠) إتحاف ذوي الاستحقاق١ (ص: ١٩٣) .
(١١) الفضة المضية (٢/ ٤٦٣) .

أبعد " فكأنه جامد [1] والحروف " باقية على أصولها في الوضع، تجذب إليها ما يشبهها من القسمين، أعني: الاسم والفعل، ولا تنجذب على شيء منها، وهي باقية على نوعها، كما بقي ذانك مع شبهها"[2] فوجب بناء ما أشبهها؛ "فكل ما لا يعرب من الأسماء، فمضارع به الحروف؛ لأنه لا إعراب فيها"[3] وذلك "لتطفله على الحرف فيما يخصه، وههنا يكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال؛ وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء، دون الفعل" [4] ومن ثم كان من أصولهم: "أن يبنوا الشيء إذا تضمن معنى الحرف أو ما أشبه ما تضمن معنى الحرف"[5] وهذه علة المبنيات من الأسماء على اختلاف أنواعها".

هذه العلة، علة مشابهة الاسم الحرف يمكن ظهورها في باب (خمسة عشر)، فقد ذكر النحاة في تعليل البناء فيه أنه تضمن معنى حرف محذوف، وهو الواو، والأصل فيه هو (خمسة وعشر)، فحذفت الواو، وتركب الجزآن تركيباً مزجياً، ببناء جزئيه على الفتح قصداً إلى التخفيف.

وهذه العلة قد تكون متجهة في بعض المسائل التي حملوها على باب (خمسة عشر)، لكنها أيضاً قد لا تكون متجهة، على ما سيظهر لاحقاً.

ويلاحظ أن النحويين لم يكتفوا بعلة المشابهة بين الاسم والحرف، بل أضاف كثير منهم عللاً أخرى بعضها موجبة وأخرى مجوزة [6] قال ابن فلاح : " وذهب أبو

(١) الممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٥)
(٢) المرتجل، لابن الخشاب، صـ٣٥
(٣) المقتضب، للمبرد، ١٧١/٣
(٤) شرح الكافية،١٠٤/١
(٥) المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ، صـ ٢٥٢ .
(٦) انظر : التذييل والتكميل١ (ص: ١٣٢)

سعيد [١] إلى تعدد علل البناء، وبه علل أكثر [٢] النحاة " [٣]، وقال ابن يعيش الصنعاني : " "لا يبنى إلا لمشابهة الحرف، أو لتضمن حرف، أو لوقوعه موقع ما لا إعراب له، أو لقطعه عن الإضافة"[٤].

وقد أجمل القرافي علل البناء في سبعة عشر سبباً، وهي: تضمن المبني معنى الحرف، نحو: أين وكيف وأمس. ومن أحد عشر إلى تسعة عشر في العدِّ. والاثنا عشر. ولا رجل أفضل منك. ومشابهة المبني، نحو المضمرات والمبهمات والموصولات، ومتى وكم، ووقوعه موقع المبني، نحو: نزالِ ودراك، ومشابهته ما وقع موقع المبني، نحو: لكاع وفجار، والقطع عن الإضافة إذا نوي المضاف إليه معينا، ومنه قوله تعالى: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ } [٥] و {مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ} [٦].والإضافة إلى المبني، والمضاف لياء المتكلم، نحو: غلامي. وإضافة ظروف الزمان للفعل الماضي، نحو: عرفتك من حين قدم زيد بفتح (حين)، أو أضيفت للجمل، كقوله تعالى { إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} [٧] بفتح (مثلا) و (مثل) يجري مجرى، والخروج عن النظائر، نحو: رأيتك حيث زيدٌ قاعدٌ، فإن الظروف كلها تخفض ما بعدها إلا (حيث) يقع بعدها المفرد مبتدأ مرفوعاً، فهي تضاف إلى الجمل دون بقية الظروف، فبنيت لخروجها عن النظائر "[٨] .

(١) يقصد السيرافي .
(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ١٧٢، ١٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٩، ٤/ ١٠٦.
(٣) انظر : شرح الكافية في النحو، لابن فلاح (ص: ٩٧٨) .
(٤) ابن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠ هـ) حياته وآثاره مع تحقيق الجزء الاول من كتابه المحيط المجموع في الاصول والفروع - الرسالة العلمية. (ص: ١٢٣)
(٥) الروم:٤.
(٦) الحشر:١٤.
(٧) الذاريات:٢٣.
(٨) انظر: القواعد الثلاثون في علم العربية للقرافي ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

وزاد ابن النحاس تنزّل الكلمة منزلة الصدر من العجز، كبعل في بعلبك، وخمسة في خمسة عشر[١].

وهذه الأنواع كلها يلزمها البناء إلاّ المضاف إلى المبني، فإنها مجوّزة [٢].

"ويضاف إلى ما سبق" تركيب المعرب مع الحرف نحو: لا رجل، والفعل المؤكد بالنونين على أحد التعليلين في كل واحد منهما "[٣] .

هذه أهم العلل التي ذكرها النحاة لبناء الأسماء، وسيتضح لاحقاً صلاحية بعض هذه العلل لما حمله النحاة على باب (خمسة عشر)، مثل تركب (لا) مع اسمها، بالبناء، فقد حمله النحاة على (خمسة عشر) مع أنه يمكن أن يكون (التركيب) وحده علة مستقلة، وهو هنا تركب الاسم مع الحرف، وهو علة مناسبة، بل أرى أنها أنسب من التشبيه بباب (خمسة عشر) .

وكذلك يلاحظ البعد أحياناً بين الأصل والمحمول عليه، أعني بين باب (خمسة عشر) وما شبه به، ومثاله:الفعل المؤكد بالنونين، فلا أرى فيه ما يشبه (خمسة عشر)، حتى يحمل عليه في أحد الأقوال.

(١) انظر : حاشية الخضري (١/ ٢٩)
(٢) انظر:التعليقة على المقرب (ص: ٥٣٠) والأشباه والنظائر ، ٣ /٤٩ .
(٣) الأشباه والنظائر ، ٣ /٥٢.

التركيب

المعروف أن لمصطلح التركيب في النحو العربي دلالة واسعة، و ((هو جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد)) (١).
وقد وردت في كتب النحو إضافة إلى مصطلح التركيب – ألفاظ أخرى دالة على مفهوم التركيب، كلفظة (الضم)، ذكر المبرد أن الخليل كان يزعم ((أن (إما) هذه هي (إن) ضمت إليها (ما)) (٢).

ولفظة (البناء)، عقد ابن السراج في أصوله باباً تحت عنوان (باب الحرف المبني مع الحرف)، وفي حديثه عن هذه الحروف قال: ((ومن ذلك (كأن) بنيت الكاف للتشبيه مع (إن) وجعلت صدراً، ولولا بناؤها معها لم يجز أن تبتدى بها إلا وأنت تريد التأخير، ومنها: (هلا) بنيت (لا) مع (هل) فصار فيها معنى التحضيض، وما لم نذكره فهذا مجراه فيما بني له حرف مع حرف)) (٣).

أيضا يستخدم معادلاً للفظ التركيب لفظة (الجمع)، قال الخليل في حديثه عن (حيعل) : ((فهذه كلمة جمعت من (حي) ومن (على)) (٤).
وعلى الرغم من اختلاف هذه الألفاظ والعبارات فإن المعنى المقصود منها لا يخرج عن معنى التركيب.
ومن الثابت عند النحاة أن التركيب قد يحدث معنى ووظيفة جديدين، فهو: " يزيل حكم المفردات عما كانت عليه قبل التركيب"(٥)، كما يقول ابن النحاس أو كما يقول الكفوي:" التَّرْكِيب يزِيل الْأَشْيَاء عَن أُصُولهَا ويخليها عَن أوضاعها ورسومها"(٦).

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٤٢٣) .
(٢) المقتضب (٣/ ٢٨) .
(٣) الأصول في النحو (٢/ ٢٢١) .
(٤) العين (١/ ٦٠) .
(٥) التعليقة على المقرب ص ٣٥٣.
(٦) الكليات ص ٤٨٢ .

وهذا التغيير يحدث في الحروف كما يحدث في غيرها، ومن تنبيههم عليه في الحروف قول أبي حيان:"معاملتهم للحرف قبل التركيب تخالف معاملتهم إياه بعده"(١).

وقول الوراق:"تركيب الْحُرُوف يُخرجهَا عَن حكم مَا كَانَت عَلَيْهِ قبل التَّرْكِيب"(٢).

وقول الأنباري:" الحرف إذا رُكب مع حرف آخر تغيَّر عما كان عليه في الأصل قبل التركيب"(٣)، وقال في الإنصاف: " الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب" (٤).

وقد نظَّر الأنباري لهذا التغير فيها بعد التركيب بأنها"كالأدوية المركبة من عقاقير مختلفة، فإنه يحدث لها بالتركيب ما لم يكن لكل واحد منها قبل التركيب في حالة الإفراد "(٥).

وتابعهم المحدثون في هذا، فذكر الدكتور تمام حسان أن " الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب " (٦).

وهذا عن التغيير الحاصل في عمل الحروف بعد التركيب ، ومثله حديث النحاة عن التغيير الحاصل في معنى الحروف أنفسها، لا في عملها فقط، ويظهر هذا في قول أبي حيان: " حدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب" (٧) ، وقوله:" لما ركب مع (ما)، حدث بالتركيب معنى لم يكن"(٨).

ومثله قال ناظر الجيش: "فإذا ركب كان له معنى خلاف الذي كان قبل التركيب"(٩).

(١) تذكرة النحاة ١١٠/١ .
(٢) علل النحو (ص: ١٩٣) .
(٣) أسرار العربية ص ١٥٨، وانظر: ص ٢٣٤.
(٤) الإنصاف ١/ ١٧٣.
(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ٦٥/٢.
(٦) الأصول ، تمام حسان ص ١٣٢.
(٧) ارتشاف الضرب ٤ /١٦٤٣
(٨) التذييل والتكميل ٤٨/٣.
(٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (١٤٥٠/٣) .

وقال كذلك:"ولكن كل منهما قد صار بعد التركيب دالاً على معنى لم يكن لشيء من جزئيه قبل التركيب" [(١)].

وقد بنى النحويون قاعدتهم على أن التركيب لا يكون في أكثر من كلمتين، كما يقول سيبويه:" لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد"[(٢)]وقال ابن النحاس:" العرب لا تركب ثلاثة أشياء"[(٣)].

وقال أبو حيان: :"العرب لا تركب ثلاثة ألفاظ وتجعلها بمنزلة لفظ واحد في موضع من المواضع"[(٤)]،

كذلك قال السيوطي:" لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد"[(٥)].

وعند حدوث عارض يفك هذا التركيب، كتركب ثلاثة أشياء، أو الفصل بين المفردين الذين تركبا عاد المركب إلى أصله من الإعراب.

وتتلخص طبيعة المفردات والمركبات في العربية في ثلاثة أقسام:

-وضع المفردات، ومنها: المثنّي، و هو وضع المفرد لمعناه.

-ووضع المركّبات الممزوجات: ومنها (خمسة عشرة) وأخواتها، وهو أن تعمد إلي مفردين فتجعلهما اسما واحدا.

-ووضع المركبات الإسناديّات: وهو أن تعمد إلي المفردات أو الممزوجات فتؤلّف منها كلاما.

ولا يخالفك أنّ هذه الأوضاع في وجودها علي هذا الترتيب، فوضع المفردات قبل وضع الممزوجات، وكلاهما قبل وضع الإسناد [(٦)].

والمقصود من الحديث هنا هو التركيب الذي يختص بتركيب الكلمة المفردة، وقد أطلق عليه ابن يعيش (تركيب الإفراد)، وهو ((أن تأتي بكلمتين فتركبهما

(١) السابق، ٥/ ٢٥١١)
(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٨٩) .
(٣) التعليقة على المقرب ص ٥٣٠ .
(٤) التذييل والتكميل ٢٩٩/٥.،وراجع: التذييل والتكميل ٢٩٨/٥،٢٧٥، ارتشاف الضرب ١٣١٢/٣.
(٥) الأشباه والنظائر في النحو (٢/ ١٨٩) .
(٦) انظر:إعراب لا سيما،وفوائد أخرى،للشيخ حسين بن محمد البالي الغزي، آفاق الثقافة و التراث» عدد ٣٦» النص المحقق (ص: ٢٩) .

وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل" [(١)].

أو هو –كما يقول الجامي – "المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم " حاصل " من تركيب "كلمتين " حقيقة أو حكما، اسمين أو فعلين أو حرفين أو مختلفين، وجعلهما كلمة واحدة " ليس بينهما نسبة " أصلاً، لا في الحال، ولا قبل التركيب"[(٢)].

وسبب البناء في هذا التركيب تضمنه الحرف، أو معناه . وسواء أكان حرف عطف أم لا، " فإن تضمن " الجزء " الثاني حرفاً " أي: حرف عطف أو غيره " بنيا " أي: الجزآن الأول، لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلاً للإعراب.

والثاني: لتضمنه الحرف "ك (خمسة عشر) " فإن أصله (خمسة وعشرة) حذفت الواو، وركبت عشرة مع خمسة" [(٣)].

وهذا التركيب المتضمن للحرف أو معناه يختلف عن التركيب الإضافي نحو (عبد الله)، وعن التركيب المحكي في نحو تأبط شراً [(٤)]إذ أن التركيب الإضافي، أو التركيب المحكي يدل على الإسناد، بخلاف التركيب الإفرادي، فالغرض منه الاختصار، والخفة، ولذلك يكون أصل بنائه هو الفتح . على الفتح [(٥)] .

ثم إن التركيب الإفرادي، قد يكون من جهة اللفظ فقط، نحوباب (خمسة عشر) وما حمل عليه من الظروف والأحوال المركبة، وغيرها، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا؛ لأن الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة؛ إذ الأصل أحد وعشرة، فحذفت الواو من اللفظ، لكن المعنى لا يكون إلا بها.

وقد يكون التركيب من جهة اللفظ والمعنى معاً، وذلك نحو: (حضرموت، ومعد يكرب)، فهذا أصله الواوي أيضا حذفت من اللفظ، ولم ترد من جهة المعنى،

---

(١) شرح المفصل (١/ ٢٠) ،والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦١.تحقيق موسى بناي العليلي

(٢) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب (٢/ ١١٨) .

(٣) السابق (٢/ ١١٩) .

(٤) في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٤٢٤) «وإن لم يكن بينهما إسناد فإمّا أن تكون بينهما نسبة تقييدية بأن يكون أحد الجزءين قيدا للآخر يسمّى مركبا تقييديا، فإن كان أحدهما مضافا والآخر مضافا إليه سمّي مركبا إضافيا».

(٥) انظر:الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب (٢/ ١١٩) .

بل مزج الاسمان وصارا اسماً واحداً بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، فبنى الأول؛ لأنه كالصدر من عجز الكلمة، وجزء الكلمة لا يعرب، وأعرب الثاني؛ لأنه لم يتضمن معنى الحرف، إذ لم يكن المعنى على إرادته(١).

والذي يتركب من الكلام سبعة أقسام(٢):

الأول: اسم بني مع اسم، نحو : (خمسة عشر)، ونحوه.

الثاني: اسم بني مع صوت نحو: سيبويه.

الثالث: فعل بني مع اسم نحو: حبذا.

الرابع: حرف بني مع اسم نحو: لا رجل.

الخامس: حرف بني مع فعل نحو: هلم.

االسادس: صوت بني مع صوت نحو: حيهلا.

السابع: حرف بني مع حرف نحو: هلاً

وبعض هذه التراكيب لا تخلو أن تتضمن معنى الحرف مثل: (خمسة عشر) أو لا تتضمن، فإن تضمّن التركيب معنى الحرف فإنّه مبني بناء عارضاً، وإن كان لا يتضمن معنى الحرف، فيمنع الصرف مثل : (بعلبك)، وكلاهما يحذف منه التنوين(٣).

وإذا بني الاسم المركب تركيباً عارضاً، فليس سبب بنائه هو التركيب؛إذ"التركيب إنما يصلح علة للفتح ؛لاقتضائه التخفيف، لا لأصل البناء، وإلا لبني (بعلبك) و (حضرموت)، وأما بناء (خمسة عشر) وسيبويه، فليس للتركيب"(٤).

وهذا بخلاف ما عليه ابن عصفور الذي يرى أن التركب علة للبناء في نحو (بعلبك) و (حضرموت) (٥). وكذا الشاطبي، وعنده أن" التركيب سبب من أسباب البناء، كما في خمسة عشر وحضرموت"(٦).

---

(١) انظر: شرح المفصل (٤/ ١١٢) ،والأشباه والنظائر في النحو (١/ ٢٣٦ ،٢٣٧) .

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو (٣/ ٥٣) .

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجى (٢/ ٢٠٨) .

(٤) حاشية الخضري (١/ ١٤٢) .

(٥) انظر : السابق (١/ ٢٩) .

(٦) المقاصد الشافية، للشاطبي (١/ ١٠٩) .

كما أن بعض النحويين جعل التركب علة للبناء في "تركيب المعرب مع الحرف نحو: لا رجل، والفعل المؤكد بالنونين على أحد التعليلين في كل واحد منهما" [(١)].

وليس كل مركب يجوز بناؤه، وإنما يبنى منه ما بنته العرب، وكما يقول أبو حيان:"الاحتياط أن لا يقال إلا بسماع من العرب، فإن لكل تركيب خصوصيات وضعية تبطل قياس المختلفي التركيب بعضه على بعض"[(٢)].

حتى علة مشابهة الاسم للحرف ليست سبباً كافياً للبناء، وقد تنبه النحويون إلى أنه " ليس الشيء إذا أشبه الشيء يعطى أحكامه، قد يكون ذلك، وقد لا يكون"[(٣)].

فيصح ألا يعتد بالمشابهة، ويترك على الأصل؛وهو الإعراب، يقول الإمام عبد القاهر: "وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحروف مشابهة لم يجب بناؤها، وإنما يجوز ذلك ؛ ألا ترى أن "أيا" فيه معنى الاستفهام، كما أن "كيف" كذلك، وهو معرب مع ذلك، فينبغي أن يفصل بين الجواز والوجوب"[(٤)].

ويرتبط بالتركيب الإفرادي والمحكي حذف التنوين؛لأن في التركيب نوعاً من الثقل، بتصيير شيئين شيئاً واحداً، ويحذف التنوين عند وجوده تخفيفاً.

" كما في الإضافة اللفظية والمعنوية، وتركيب خمسة عشر، وشبهة التركيب في "لا النافية للجنس " مع اسمها، كذلك حذف التنوين من الموصوف إذا كان علما ووصف بابن مضاف إلى علم، وغير ذلك في كثير من التراكيب التي يحذف منها التنوين لثقلها، والحذف فيها يؤدى إلى الخفة، فكثير من هذه التراكيب يعدها النحاة كالكلمة الواحدة؛ لوجود نوع من الترابط بين كلماتها، فأدى هذا إلى الثقل الذي أدى بدوره إلى الحذف تخفيفا"[(٥)].

وأكثر ما يظهر فيه فائدةٌ حذف التنوين عند التركيب المزجي، مثل: (فلان يأتينا صباح مساء)، والأصل فيها كما يقول ابن هشام:"الأصل :صباحاً ومساء، فحذف العاطف، وركب الظروف قصداً للتخفيف تركيب خمسة عشر" [(٦)] .

(١) الأشباه والنظائر ، (٣ /٤٩، ٥٠) .
(٢) التذييل والتكميل (١/ ٢٤٥) .
(٣) البسيط، (ص ١٥١٤) .
(٤) المقتصد، (ص١٣١) .
(٥) ظاهرة التخفيف في النحو العربي. (ص: ٢٨٤) .
(٦) شرح شذور الذهب (ص: ٩٥) .

وفي هذا تخفيف من عدة جهات، أولها: حذف العاطف. ثانيها: البناء على الفتح مع خفته. ثالثها: حذف التنوين[١].

ويلاحظ أن كثيراً من هذا التركيب البناء فيه عرضي، وهو:"ما يمكن أن تزول فيه المشابهة، فينقل الاسم بعد البناء إلى الإعراب"[٢]؛أو هو "ما استعمل مبنياً في حالٍ لمعنًى أوجب له البناء، فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى حكمه الأصلي من الإعراب"[٣]، وذلك كما في (اسم لا النافية للجنس – والمركب العددي) وهي المركبات التي ركبت تركيب (خمسة عشر)، و (بعض أحوال المنادى) وبعض الظروف، وبعض أسماء الأفعال المركبة، وكل هذه المبني منها "كان معرباً قبل بنائه" [٤]؛وإنما بنيت؛ لمشابهة بينها وبين الحروف وتضمنها معناها في الاحتياج إلى ذلك المحذوف[٥].

وقد لمح النحويون وجوها من المشابهة بين بعض المركبات، وتركيب (خمسة عشر)، فحملوا علة البناء في هذه المركبات على شبهها في (خمسة عشر) .

وهذه المشابهة يحسن التوقف عندها قليلاً.

الحمل

(الحمل) هو:" قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما علي الآخر " [٦] أو هو : " إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه " [٧].

ويعد الحمل على تركيب (خمسة عشر) من باب الحمل على اللفظ، وقد أولى العرب (اللفظ) عناية خاصة، كما يقول ابن الحاجب : " إن العرب كما تراعي المعاني، فكثيرا ما تراعي الألفاظ [٨].

(١) انظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربى. (ص: ٣٣٢)
(٢) المرتجل، صـ ١٠٦.
(٣) المرتجل، صـ ١٠٧.
(٤) المقرب لابن عصفور، ١/ ٢٨٨.
(٥) انظر: شرح الرضي (٣/ ١٣٠) .
(٦)معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، للدكتور محمد سمير اللبدي : ص ٦٧ ،
(٧)القياس في اللغة العربية للشيخ : محمد الخضر حسين : ص٢٧ .
(٨)انظر : الأمالي النحوية لابن الحاجب : ٧٣/٢ .

وذكر صاحب البسيط أن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته(١).

ويدل علي اهتمامهم باللفظ ما قاله السيوطي في حال اجتماع الحمل على المعني، والحمل علي اللفظ : " إذا اجتمع الحمل علي اللفظ، والحمل علي المعنى، بدء بالحمل علي اللفظ، ذلك أن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعني فخفي راجع إلي مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولي، وبأن اللفظ متقدم علي المعنى، لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع، لأنك أوضحت المراد أولا ثم رجعت إلي غير المراد (٢).

ويعُدُّ عامل الحمل، أو " المشابهة " سرًا من أسرار الفكر النحوي في معالجة كثير من الأبواب النحوية في: الإعراب والبناء، والعمل والإهمال، والصرف ومنعه...الخ.

وقد أوضح ذلك ابن جني في "باب حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول" (٣).

وللحمل على الشبيه ضوابط وضعها النحاة، منها أنه إذا اجتمع في شيء شيئان، أجروه مجرى ما شبه به، وهو كثير(٤).

"ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها"(٥).

وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكم الآخر، بل " إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف"(٦).

(١)انظر: الأشباه والنظائر: ١١٦/٢.
(٢)) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي : ١١٥/٢.
(٣) الخصائص (٢١٤/١، ٢١٥) ،وراجع: الأشباه والنظائر في النحو (٢/ ٩٣) .
(٤) المسائل المنثورة (ص: ٢٣٥) .
(٥) الأشباه والنظائر في النحو (٥/ ١٦٦) .
(٦) شرح المفصل (١/ ٥٨) ،وراجع: الأشباه والنظائر في النحو (٢/ ١٨١) .

و" قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما معا"[(١)]، وهذا ما عناه ابن جني، بقوله:" فهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاشٍ في محاورتهم ومخاطبتهم، أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما مما في الآخر مما أوجب له الحكم" [(٢)].ومن هذا حملُ النحويين على تركيب (خمسة عشر) كثيراً مما يشبهه، وإن لم يكن هو هو، يقول المبرد:"ثمَّ نقُول فِي (خَمْسَة عشر) وَمَا أشبههَا و (عمرويه) وبابه إِن شَاءَ الله.

أما مَا كان مثل (خَمْسَة عشر) مِمَّا يلْزم فِيهِ أَلا يكون معرباً، فبناؤه على الْفَتْح، أما فتح أَوله فعلى مَا ذكرت لَك من أَنه لَيْسَ مُنْتَهى الِاسْم وَأَنه كالدال من حمدة والحاء من طَلْحَة.
وَأما فتح آخِره فللبناء، واختير لَهُ الْفَتْح ؛لِأَنَّهُ أخف الحركات، وَهُوَ عَرَبِيّ ضممته إِلَى عَرَبِيّ.

وَمن ذَلِك (شغر بغر) يَا فَتى، إِنَّمَا مَعْنَاهُ الِافْتِرَاق، تَقول: جَاءَ الْقَوْم شغر بغر يَا فَتى، وَتقول: (هُوَ جاري بَيت بَيت) و (لقيته كفة كفة)، و (تساقطوا أخول أخول أَي شَيْئا بعد شَيْء) .

فَأَما (خَمْسَة عشر) فَإِن حَدهَا أَن تكون (خَمْسَة) و (عشرَة) فَلَمَّا جعلت الاسمين اسْما وَاحِدًا حذفت وَاو الْعَطف، وغيرا مغيرا لَهُ عَن جِهَته فألزمته الْبناء لذَلِك"[(٣)].وركبا فكانا كالكلمة الواحدة، وفتح آخره للتركيب فجريا لذلك مجرى الجزء الواحد، ويحذف منه التنوين للبناء، فيصير، بعد أن كان أمكن الأسماء غير متمكن.

المركب العددي (خمسة عشر)

(١) المغني، ٢/ ١٨٨، وينظر: شرح المفصل، ٥/ ٨٤.
(٢) المنصف لابن جني، (ص: ١٩١) .
(٣) المقتضب (٤/ ٢٩) .

وهو الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، وأصل (خمسة عشر) وبابه : خمسة وعشرة، "فحذفت الواو[١] وركب العددان اختصاراً، ودفعاً لما يتبادر من العطف، من أن الإعطاء دفعتان"[٢].

وحذف الواو قصداً لمزج الاسمين، وبني الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني، فشابه الحرف، وبني الثاني؛لتضمن الحرف العاطف. وبنيا على الحركة، وإن كان"البناء على السكون هو المقياس، وإنما يتحرك المبني لسبب"[٣]؛للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الإعراب أصلاً وعلى الفتح ليخفف به بعض الثقل الحاصل من التركيب[٤].

وزعم المبرد – ونسبه لسيبويه– أن البناء على الفتح يكون إذا ضمت العرب عَرَبياً إِلَى عَرَبِيّ مِمَّا يلْزمه الْبناء فتلزمه أخف الحركات، وهى الفتحة، فَقَالُوا: (خَمْسَة عشر يَا فَتى)، و (هُوَ جارى بَيت بَيت يَا فَتى)، و (لقيته كفة كفة)، و (يَا ابْن أم لَا تَأْخُذ) .

أما إِذا بنوا أعجمياً مَعَ مَا قبله حطوه عَن ذَلِك، فألزموه الْكسر، وَهَذَا مطرد فِي كَلَامهم [٥].

وهذا التركيب " إنّما يتضمّن معني الواو إذا لم يكن لها ارتباط إلاّ من جهة العطف، كما في حال التركيب، وأمّا إذا كانت مضافا إليها فهي كـ (زيد) في (غلام زيد)، فكما لا يصحّ أن يقال: غلام وزيد، لا يصحّ أن يقال، اثنا وعشر"[٦] .وقد

(١) انظر : ابن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠ هـ) مع تحقيق كتابه المحيط المجموع في الأصول والفروع ١ (ص: ١٢٠
(٢) الدرر اللوامع (١/ ٤٩٢) .
(٣) كفاية النحو في علم الإعراب ص ١٢٩ .
(٤) انظر: إعراب لاسيما ، نص محقق في : آفاق الثقافة و التراث» عدد ٣٦» لمحمد بن حسين بالي ص: ٣٠) .
(٥) انظر: المقتضب (٣/ ١٨٢) .
(٦) إعراب لاسيما ، نص محقق في : آفاق الثقافة و التراث» عدد ٣٦» لمحمد بن حسين بالي ص: ٣٠)

خالف في علة تضمن التركيب معنى (الواو) ابن مالك، وسبب البناء عنده إنما هو "شبه الحرف بمباينة الأسماء والأفعال ....أو يقال:لما كان (خمسة عشر) مركبا من شيئين من جنس واحد لا عمل لأحدهما في الآخر، ولا ينفك أحدهما عن الآخر مع إرادة معناه أشبه الحروف المركبة كـ"هلا" و"لولا" و"لوما" و"أما" و"إنما" فبني لذلك"[(١)].

فسبب البناء إما تضمنه معنى حرف العطف (الواو)، أو شبهه الحرف لمخالفته في تركيبه الأسماء والأفعال.

ويلاحظ "أن هذه الأعداد المركبة قد انصهرت في كلمة واحدة فى الآرامية، وفي لغات الحديث العربية الشائعة، وفي الحقيقة أصبح كل من هذه التراكيب في اللهجات العامية بقوة الكلمة الواحدة، ففى مصر مثلا يقال بدل أحد عشر و اثني عشر «حد عشر» و «طنعشر» و فى اللهجة الشامية نرى الامتزاج أشد فيقال «إدعش» و «طنعش» و هكذا فى بقية اللغات العامية فى مختلف الأقطار العربية[(٢)].

وعلى كلٍ فإن التركيب قد أزال إعراب الأعداد، من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، فبنيت على فتح الجزأين إلا اثني عشر واثنتي عشرة، لأن التثنية من خصائص الأسماء، قال ابن الخباز: "وإنما لم يبنوا اثني عشر، لأنه لا نظير له ؛ إذ ليس لهم مركب صدره مثنى " [(٣)].

..... فإن قلت: لم خصّوا هذا، يعني؛اثني عشر، واثنتي عشرة بالإضافة دون أخواته، يعني ونحوه.

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٩٤)
(٢) لعدد فى اللغة العربية ، نعيم الحمصي،مجله المجمع اللغة العربية بدمشق» المجلد الثانى و العشرون، ذو الحجة ١٣٦٦ و المحرم ١٣٦٧ - العدد ١١ و ١٢ ،ص (٥٤٣) .
(٣) الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٢٣٨)

فالجواب: أنّهم لما قصدوا إعراب الصدر، إمّا للتنبيه علي الأصل، أو لكراهة بناء المثني، أو غير ذلك، عدلوا عن تركيب المزج؛ لئلاّ يكون إعرابه مع بقاء التركيب المقتضي إلي البناء، كالترجيح بغير مرجّح"[(١)] .

ونُقِل عن ابن كيسان وابن درستويه أنَّ صدرَ "اثني عشر"، و"اثنتي عشرة" مبنيٌّ كسائر الأعداد المركَّبة، غاية ما في الأمر أنَّه وضع للرَّفع "اثنا عشر" و"اثنتا عشرة"، وللنَّصب والجر "اثني عشر" و"اثنتي عشرة"[(٢)].

ويجوز في ياء "ثماني عشرة" أربعة أوجه: فتح الياء (ثمانيَ عشرة)، وهو الوَجهُ، كما يُفتح صدر غيره من الأعداد المركَّبة، يليه تسكينها (ثمانيْ عشرة)، ثم حذفها مع كسرة النون (ثمان عشرة)، ومع فتحها (ثمان عشرة) [(٣)].

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فك التركيب المزجي، وتحويله إلى مركب إضافي، فأجازوا إضافة النيف إلى العشرة، نحو: خَمْسَةَ عَشَرٍ. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[(٤)].

وحكى سيبويه عن بعض العرب إعرابَ عَجُز العدد المركَّب إذا أُضيف، مع بناء الصَّدر على الفتح، فقال: "ومِن العرب مَن يقول: خمسةَ عشرِك، وهي لغةٌ رديئة"[(٥)].

(١) إعراب (لاسيما ، بحث محقق منشور في مجلة آفاق الثقافة و التراث» عدد ٣٦» (ص: ٣٠)
(٢) انظر : المساعد (٨٠/٢) .
(٣) انظر:شرح الجمل، لابن عصفور، (٣٤/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك، (٤٠٣/٢) ،والمساعد، (٨٢/٢) .
(٤) انظر : الإنصاف (١/ ٢٥٢) ،وارتشاف الضرب (٢/ ٧٥٥) ،و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٠٥) .
(٥) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٤) .

لكن الكوفيين استحسنوا ذلك إذا أُضيف، فقالوا: هذه خمسةُ عشرٍ، وخمسةُ عشرِك[١]، وعزا ابن مالك هذا إلى الفرَّاء[٢]، ولم يَرَ ذلك مخصوصًا بالشَّعر، بل أجازه في النَّثر والنَّظم[٣].

فإذا عرض لهذا التركيب ما يفكه أُعْرِب.

قال الدماميني: فإن ظهر العاطف منع التركيب والبناء لفقد المقتضى [٤] .

وهذا التركيب لازم، لا يجوز فكه، إلا ما حكاه أبو حيان عن ابن مالك، قال : " وزعم ابن مالك: أنه يجوز فك هذا المبنى، فتقول:عندي خمسة وعشرة، فيزول البناء والتركيب، ويرجع إلى الإعراب، واستدل على ذلك بما لا دليل فيه أصلاً، ويحتاج في إثبات نحو: عندي (خمسة وعشرة رجلاً) و (خمس وعشر أمة) إلى سماع ذلك من العرب"[٥].

وإن سمي به، فيجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقره على حاله، ويبقى تركيبه، وبناؤه.

والثاني: أن تعربه إعراب ما لا ينصرف.

والثالث: أن يضاف صدره إلى عجزه [٦]، ويصير مركباً إضافياً، لا مزجياً.

وقد حمل على تركيب (خمسة عشر) عدة أمور:

الأمر الأول: الأحوال والظُّروف المركَّبة: وهي ظروف وأحوال استعملتْها العرب مركَّبةً، كـ "بينَ بينَ"، و"صباحَ مساءَ"، و"يومَ يومَ"، و"حينَ حينَ"،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف"، (ص: ٣٠٩ : ٣١٢) ، وشرح الجمل، (٣٣/٢) .
(٢) انظر : معاني القرآن للفراء (٣٣،٣٤/٢) ،وإعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٩١) .
(٣) شرح التسهيل (٤٠٢/٢ ، ٤٠٣) .
(٤) انظر : الدرر اللوامع (١/ ٤٩٢) .
(٥) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٥٦، ٧٥٧) .
(٦) انظر : ارتشاف الضرب (٢/ ٣٦٥) ، و توضيح المقاصد (٣/ ١٢٠٥)

أما الأحوال المركَّبة، فهي ضربان[١]

أ ـ ما أصله العطف، كـ"لله"شغرَ بغـرَلَلّه[٢].ومثله (شذر مذر) يقال: بفتح الشين والميم وكسرهما "[٣] .

وأيضاً "خِذَعَ مِذَعَ"[٤] و"حَيْثَ بَيْثَ"[٥]، و"بَيْتَ بَيْتَ"[٦]، و"كَفَّةَ كَفَّةَ"[٧]، و"صَحْرَةَ بَحْرَةَ"[٨]، تقول: تفرَّقوا شغرَ بغرَ، وشذرَ مذرَ، وخِذَعَ مِذَعَ وتركتُهم حيثَ بيثَ.

فهذا كله على تضمين الثاني حرف العطف الواو، والأصل فيه: (شغر وبغر، وشذر ومذر...إلخ .

وقيل إن هذا أصله حرف الجر، وتضمين الاسمين معناه، وكان الأصل: هو جاري بيتٌ لبيتٍ، أو بيتٌ إلى بيتٍ، ولقيته كفَّةً لكفَّةٍ، وصباحاً لمساء، ويوماً ليوم، فلما حذف حرف الجر وتضمن الإسمان معناه، وجب البناء، كما أن خمسة عشرَ، لما كان أصله خمسة وعشرة، ثم حذف حرف العطف وضمن معناه الاسمين وجعلا كالاسم الواحد، وجب بناؤه" [٩].

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب (٢/ ٨٦٤) .
(٢) معناه منتشرين يقال: شغر البلد إذا خلا من الناس وكأنهم حين فارقوا أماكنهم إلى جهات شتى خلت منهم، ويقال: أشغر في الفلاة أبعد فيها، وبغر النجم يثير بذورا إذا سقط، وهاج بالمطر، والنجم للثريا، وكأنه بغِر منه، لأنهم إذا تفرقوا إلى نواح سقطوا فيها.
(٣) ارتشاف الضرب (٤/ ١٠٧) ، :وحذر إتباع لشهر، والشذا: قطع الذهب، والشذا اللؤلؤ
(٤) أي: منتشرين متفرِّقين.
(٥) أي: متفرِّقين ضائعين.
(٦) تقول: هو جاري بيتَ بيتَ؛ أي: ملاصقًا.
(٧) لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ؛ أي: مواجهةً
(٨) وأخبرتُه صَحْرَةَ بَحْرَةَ؛ أي: كاشفًا للخبر. انظر : مجمع الأمثال"، للميداني، (١٩٥/٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش، (١١٧/٤ : ١١٩) .
(٩) أمالي المرزوقي (ص: ٩١) .

وقد خالف في حمل هذه الظروف والأحوال على تركيب (خمسة عشر) ابن العلج، صاحب البسيط وذكر" أَنَّهَا لَيست بمبنية بل مُضَافَة، وَإِنَّمَا حذف التَّنْوِين من الثَّانِي للإتباع.

وحركة الإتباع لَيست حَرَكَة إِعْرَاب فَهُوَ مخفوض فِي التَّقْدِير، كَمَا أتبع الأول فِي يَا زيد بن عَمْرو للثَّانِي فِي حركته" [1].

ب- ما أصله الإضافة

ومثلوا له بـ "بادي بدا"، وفيها لغاتٌ[2]، و"أيدي سبا"، و"أيادي سبا" [3]، تقول: فعلته بادي بدا، وبادِي بَدِي؛ أي: مبدوءًا به.

قال ابن هشام: "ومجيء هذا التَّركيب في الأحوال قليلٌ بالنسبة إلى مجيئه في الظروف"[4].

ويفترق هذا التركيب عن تركيب خمسة عشر " أن تركيب باب (خمسة عشر) لازم في غير الضرورة، ما دام معناه مقصوداً بخلاف تركيب باب "كفة كفة"، فإنه قد يقال: "لقيته كفة لكفة" و [لقيته] كفة عن كفة"، فيفهم منه ما يفهم مع التركيب. ففرقٌ بين البابين لجواز الإضافة في أحدهما دون الآخر" [5].

وأما الظروف المركبة

فمثل ما رأيته يومَ يومَ، فتبنى بناء (خمسة عشر)، وقوم يجيزون (مذ) يومِ يومِ، بالإضافة من غير تنوين، ولا يجيزون (مذ) شهر [6].

وهذه الظروف والأحوال المركبة، لا يلزم فيها البناء على الفتح، بل إن فيها وجهين[1].

(١) انظر:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٢٦٠) .
(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش، (١٢٢/٤ ، ١٢٣) .
(٣) أي متفرقين ،وانظر : المستقصى"، للزمخشري، (٨٨/٢ : ٩٠) ، وشرح المفصل لابن يعيش، (١٢٣/٤) .
(٤) شرح شذور الذَّهب"، (ص: ١٠٢) .
(٥) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٩٥) .
(٦) انظر: ارتشاف الضرب(٣/ ١٤١٦) .

الأول – البناء على فتح الجزأين، وحملها على (خمسة عشر) ؛ لتضمُّنها معنى الحرف، ما لم يكن آخرها ألفًا كـ"بادي بدا" و"أيدي سبا"، فالبناء على السُّكون، وكذلك ياءُ صَدْرِها ساكنةٌ [٢].

الثاني والأخير – الإضافة، فيفك التركيب المزجي، ويعامل معاملة المركب الإضافي، فيُجَرُّ آخرها بالإضافة، ويخضع الصَّدر لعوامل الإعراب، ما لم يكن آخِرُه ياءً فيسكن.

تقول – على لغة البناء –: أتيته صباحَ مساءَ، وهو جاري بيتَ بيتَ، وتفرَّقوا أيادِي سبا، وعلى اللُّغة الثانية: أتيتُه صباح مساءٍ، وهو جاري بيتَ بيتٍ.

وذكر سيبويه – رحمه الله – أنَّه لم يُسمعْ من العرب في "بادي بدا" سوى البناء، ولكنَّه أجاز فيه الإضافةَ قياسًا على غيره من مثيلاته[٣].

وتوقف الرضي[٤]فيما لم يسمع، فأوجب البناء في "شَغَرَ بَغَرَ"، و"شَذَرَ مَذَرَ"، و"خِذَعَ مِذَعَ"، و"أَخْوَلَ أَخْوَلَ"؛ قال: "وكلُّها بمعنى: منتشرين"، و"حَيْثَ بَيْثَ"، و"بَيْنَ بَيْنَ"؛ لأنَّ الإضافة فيها لم تُسمع كما سُمعت في غيرها.

وإذا سمي بما ركب تركيب الأحوال والظروف نحو: "شغر بغر، وبيت بيت، وصباح مساء". أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب. هذا رأي سيبويه وقيل: يجوز التركيب والبناء[٥].

---

(١) انظر : الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٠٤) ،والأصول، (١٤٠/٢) ، وشرح المفصل، (١١٨/٤) .

(٢) وفي "بادي بدا" لغات ، كما سبق ، وهي مبنية في لُغتَيْن، منها: هما "بادي بدا" و"بادي بَدِي"، ومعربةٌ إعرابَ المتضايفين في الباقي .انظر : شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٩٩) .

(٣) انظر : الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٠٤) .
(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٤٤) .
(٥) انظر:توضيح المقاصد (٣/ ١٢٠٥)

ج –وأما ما ليس حالاً ولا ظرفاً مما ركب تركيب (خمسة عشر) فشاذ كقولهم: "وقعوا في حيص بيص" أي: في شدة يعسر التخلص منها"[١].

ومما ركب تركيب (خمسة عشر) بشذوذ: "الخاز باز" [٢]في إحدى لغاته[٣].

ومن أنواع التراكيب التي تجري مجرى (خمسة عشر)

تركيب الاسم المفرد مع (لا) النافية للجنس تركيب خمسة عشر، فيفيد معنى مختلفاً عما كان عليه قبل التركيب، فـ (رجل) و (كتاب) ونحوهما من أسماء الأجناس يفيدان العموم والشيوع في الدلالة على فرد من جنسهما، فإذا ركبا مع (لا) أفادا النص على نفي إفراد جنسهما، وبنيا ؛لغلبة الحرفية عليهما بالتركيب، وعلى الفتح للإشعار بأنهما معربان في الأصل، ودليل البناء ترك التنوين .

واختلف في علة بناء اسم لا النافية للجنس، قيل: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر، فصارا كالاسم الواحد، وروى هذا عن سيبويه[٤]وجماعة[٥] وربما يعترض عليه بأن التركيب إنما يصلح علة للفتح ؛لاقتضائه التخفيف، لا لأصل البناء، وإلا لبني (بعلبك) و (حضرموت) [٦].

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٩٩) .
(٢) وهو ذباب، وأيضا: صوت ذباب، وأيضا: نبت، وأيضا: داء في اللهازم، وأيضا السنور.انظر القاموس المحيط،باب الزاي،مع الباء والواو والزاي.
(٣) يقال: الخاز باز" بكسرتين، و"الخاز بازِ" و"الخاز بازُ" والخزبازُ" و"الخازِ باءَ" [و"خازُ بازٍ"انظر:شرح الكافية الشافية (٣/ ١٧٠٠) .
(٤) انظر:الكتاب (٢٧٥/٢) ،ورواه عنه ابن هشام كما في التذييل (٢٢٧/٥) .
(٥) منهم المبرد وراجع: المقتضب (٣٥٧/٤) ،وشرح الجمل لابن عصفور (٢٧١/٢) ، والتذييل (٢٢٧/٥) ، وأوضح المسالك (١٤/٢) .
(٦) انظر: حاشية الخضري (١/ ١٤٢) .

وقيل لتضمنه معنى (من) الاستغراقية [1]، ((كأن قائلا قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار ...)) [2].

وقد يقال إن هذا التضمين عارض، والتضمن المقتضي البناء ما كان بأصل الوضع. وهذا عارض بدخول (لا) . لأنا نقول ذلك في البناء الأصلي لا العارض، وإلا اقتضى هذا بناء الحال؛لتضمنها معنى (في) والتمييز، لتضمنه معنى (من) [3].

وكلام النحويين في التعليل الأول مبني على أن (لا) واسمها مركب تركيب خمسة عشر، وحذف التنوين للبناء[4]، إما لتركب (لا) مع اسمها، وصار كـ (خمسة عشر) لعملها فيه، ؛لأنه لو بني لتضمنه الحرف لبنى مع الفصل ومع المطول مع أنه قد روى عن قوم من الحجازيين رفع[5] : (لا رجلَ أفضلُ منك)، والمتضمن للحرف مبنى بكل حال .

أو لتضمنه معنى (من) الاستغراقية.

أو يقال هو مع كونه مركباً إلا أنه معرب، وحذف التنوين للتخفيف، وهو رأي الزجاج[6] والسيرافي [7]

(١) ينظر: شرح المفصل (١/ ١٠٥ -١٠٦) ، وشرح جمل الزجاجي (٢/ ٢٧١) .
(٢) شر ح جمل الزجاجي (٢/ ٢٧١) .وانظر: شرح المفصل (١/ ١٠٥) ، وشرح الوافية نظم الكافية، (ص ٢٤١) .
(٣) انظر: حاشية الخضري (١/ ١٤٢) .
(٤) انظر: المرتجل:ص: ١٧٩.
(٥) ينظر : الكتاب (٢/٢٧٥ ، ٢٧٦) ، والارتشاف (٣/١٣٠٠) .
(٦) قال في معاني القرآن (١/ ٦٩) : "وموضع [لاريب] نصب ، قال سيبويه : (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه ، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها إلا أنها تنصبه بغير تنوين وزعم أنها مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد " ٠١ هـ
(٧) ينظر رأيه في : شرح السيرافي على الكتاب (٣/ ١٣) ،وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٦) .
والتذييل (٥/ ٢٤٩) ، ومغنى اللبيب (١/ ٢٦٥) وممن قال بأنه معرب أيضاً الكوفيون، والجرمى ، والرمانى . ينظر: الارتشاف (٣/١٢٩٦) ، والتذييل (٥/ ٢٤٩) والهمع (١/ ٤٦٧) .

.ونسبه الشهاب الخفاجي إلى سيبويه[1].

يقول الرضي:" وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه، وذلك أنه قال:و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ثم قال: وإنما ترك التنوين في معمولها؛لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر[2]، فأوَّل المبرد قوله: تنصبه بغير تنوين، بأنها نصبته أولاً، لكنه بني بعد ذلك، فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسة عشر، للبناء، اتفاقا[3]، وقال الزجاج: بل مراده أنه معرب، لكنه مع كونه معرباً، مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر، من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بالتركيب مع عامله"[4].

ونسب الكيشي القول بالإعراب إلى الكوفيين، وحجتهم في حذف التنوين أن (لا) ضعيفة في العمل؛لأنها فرع (إنَّ)، فلم يتمكن الفرع تمكن الأصل [5].

وقد سار بعض المحدثين على أن اسم (لا) معرب، واختلفوا كأسلافهم في تفسير حذف التنوين من الاسم المعرب، فقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن الفتحة في اسم لا النافية هي فتحة إعراب، لا بناء،، وحذف التنوين من الاسم للتخفيف؛ لأن (لا) هذه تكون مع اسمها وحدة صوتية ذات طول محدد؛ لذلك يحذف التنوين من اسمها حفاظاً على هذه الوحدة الصوتية، وفي ذلك قال: "و على هذا ... نستطيع أن نعلل نصب (لا) النافية لما بعدها كنصب (أن) لما بعدها مع ترك

(١) انظر: حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى (١/ ١٩٩) .
(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٧٤) .
(٣) انظر: المقتضب (٤/ ٣٥٨) .
(٤) شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٥٥) ،وراجع أيضاً: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٥٧) .
(٥) انظر:الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي (ص: ٢٩٨) .

التنوين فنقول مثلا (لا ريب)، والريب قبل دخول الأداة كلمة تصلح للتنوين، و لكنه يفارقها بعد دخول الأداة عليه حفاظاً على هذه الوحدة الصوتية " [١].

أما الأستاذ إبراهيم مصطفى؛فذهب هو الآخر إلى أن اسم (لا) النافية للجنس المنصوب، ليس متحدثاً عنه فيرفع، ولا مضافاً إليه فيخفض؛ لذلك كان حقه من الحركات الفتحة [٢].

وقد فسر حذف التنوين من هذا الاسم المعرب بأن ((التنوين هو علامة التنكير، والعرب يقصدون في التنكير إلى الواحد من كثير، والفرد الشائع في أفراد، فإذا قصد إلى الإحاطة وإلى جميع الأفراد، فهو عندهم من مواضع التعريف، و هذا معنى (أل) الجنسية، فالاسم بعد (لا) إذا كانت للجنس بمنزلة المعرف تعريف الجنس، فيحذف منه علم التنكير وهو التنوين)) [٣].

ويبدو أن النحويين متفقون على التركيب في (لا) مع اسمها، وإن اختلفوا في كونه معرباً أو مبنياً.

فإذا عرض لهذا التركيب ما يفكه رجع إلى أصله من الإعراب، ومن صور فك التركيب أن يكون اسم (لا) مضافاً، أو شبيهاً به، فيرجع اسم (لا) إلى الإعراب، لأن التركيب لا يكون من ثلاثة أشياء، يقول ابن النحاس : " العرب لا تركب ثلاثة أشياء "[٤].

وقال أبو حيان : "العرب لا تركب ثلاثة ألفاظ وتجعلها بمنزلة لفظ واحد في موضع من المواضع"[٥].

(١) النحو العربي نقد و بناء،إبراهيم السامرائي،ص: ٢٠٥.
(٢) ينظر: إحياء النحو (ص ١٤١ ، ١٤٢) .
(٣) المصدر نفسه،ص (١٤٣) .
(٤) التعليقة على المقرب ، ٥٣٠
(٥) التذييل والتكميل (٥/ ٢٧٥) ،وراجع: (٢٩٨/٥،و ٢٩٩) .،وارتشاف الضرب (٣/ ١٣١١) .

هذا عن (لا) وتركبها مع اسمها، أما نعت هذا الاسم فقد يراعي فيه التركيب أيضاً، ويُجرى مجرى (خمسة عشر) .قال سيبويه:" وأما الذين قالوا: (لا غلامَ ظريفَ لك)، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد"(١).

وتركيب نعت اسم (لا) مع الاسم فيه ضعف من جهة تركب ثلاثة أشياء، لكن علق الشاطبي على ذلك بأن:"سبب بنائه التركيب معه كبناءخمسة عشر. نحو: لا رجل ظريف، وسهل ذلك- وإن كانت ثلاثة أشياء لا تركب ولا تبنى كون النعت والمنعوت كالشيء الواحد"(٢)

وعلل الرضي جواز التركيب والبناء في نعت اسم (لا) مع انفصاله عن (لا) التي هي سبب البناء أنه بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن (من) لاجتماع ثلاثة أشياء فيه: أحدهما كونه في المعنى هو مقصوداً مع اسم (لا) فكأنهما كلمة واحدة، وأن النعت في اللفظ متصل باسم (لا) . وأن: النفي الحاصل من (لا) متسلط في المعنى على النعت لكون المنفي في المعنى داخلاً فيه؛لأن المنفي في قولك: لا رجلَ ظريفَ هو الظرافة، لا الرجل، فكأن (لا) دخلت عليه، فكأنك قلت (لا ظريفَ) فلذا لم تبن صفة المنادى في نحو (يا زيد الظريف) لأن النداء متعلق بالموصوف (٣).

هذا عند مراعاة التركيب، أما عند فكه، فيجوز في نعت اسم (لا) النافية للجنس وجهان آخران، وهما النصب نحو (لا رجلَ ظريفاً)، والرفع نحو (لا رجلَ طريفُ واحدٌ) .

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٨٩) ،وراجع: شرح التسهيل (٢/ ٧٠) ، والتذييل (٥/ ٣٠٠) ، واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٩٥) .
(٢) المقاصد الشافية، للشاطبي (٢/ ٤٣٨) .
(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية (٢/ ١٧٣) .

قال ابن يعيش: ((فإذا وصفت المنفي المفرد جاز لك في الصفة وجهان: أحدهما أن تبني الصفة والموصوف وتجعلهما اسماً واحداً على خمسة عشرَ، وذلك لأن الموضع موضع بناء وتركيب ... والوجه الثاني أن تعربه ولك في إعرابه وجهان: أحدهما أن تتبعه اللفظ فتنصبه وتنونه فتقول (لا رجلَ ظريفاً عندك) ... ويجوز في نصب الصفة وجه آخر وهو أن يكون محمولاً على المنفي؛ لأن محله نصب بالنافي الذي هو (لا) لمضارعتهما ... ويجوز في الصفة أيضاً الرفع حملاً على موضع النافي والمنفي ؛لأن (لا) وما عملت فيه بمعنى اسم واحد مرفوع بالابتداء))[1].

ويلاحظ أن تركيب الصفة مع اسم (لا) أضعف من تركيب (لا) مع اسمها، ولذلك جاز فيه الإعراب، وترك البناء على ما سبق، والبناء ليس الأكثر في هذا الأسلوب، وإنما الأكثر مراعاة فك التركيب، وتنوين النعت، كما قال سيبويه:" اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفةَ المنفى، وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غلام ظريفا لك، ولا غلامَ ظريفَ لك"[2].

وفي تركيب الصفة مع اسم (لا) شبهة تركب ثلاثة أشياء، فقد تركبت (لا) واسمها، والصفة، وذلك خارج عن سنن العرب في كلامها، كما سبق.

وقد أجاب الكيشي عن ذلك بأنهم إما أن يكونوا ركبوا الصفة مع الموصوف ثم أدخلوا عليهما "لا"[3]، واستضعفه الكيشي.

أو أن الموصوف والصفة كالكلمة الواحدة لاتحادهما ذاتاً، فكأن التركيب من كلمتين فقط

، وهذا بخلاف المضاف والمضاف إليه المتغايرين ذاتاً ولفظاً[4].

(١) شرح المفصل (٢/ ١٠٩) .
(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٨٨) .
(٣) انظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٩٥) .
(٤) انظر: الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي (ص: ٢٩٩) .

وما يجوز في النعت من مراعاة التركيب، ومن ثم البناء فإنه لا يجوز في العطف، فلا يصح أن نقول (لا رجلَ وامرأةَ) ببناء المعطوف على الفتح. وهذا منهم قائم على أن سبب البناء عندهم تركيب (لا) مع اسمها، كتركيب خمسة عشر و (واو) العطف تمنع ذلك [١].

ولكن الأخفش أجازه، جاء في (شرح ابن عقيل) : ((ولا يجوز البناء على الفتح، وحكى الأخفش : (لا رجلَ و امرأةَ) ثم حذفت (لا) بالبناء على الفتح على تقدير تكرر (لا) فكأنه قال: (لارجل ولا امرأة) ثم حذفت (لا [٢]. و قال الأشموني بأن ما حكاه الأخفش شاذ و يمتنع بناؤه [٣].

أما الدكتور فاضل السامرائي فقد جوز ذلك مستنداً على ما حكاه الأخفش فقال"و الذي أراه جواز ذلك و قد حكاه الأخفش . ومعناه محتمل لأن يكون كالأول، وهو نفي وجود هذين الجنسين سواء كانا مجتمعين أم مفردين، كما يحتمل أن يكون نفي وجود الجنسين مجتمعين، فقد يكون فيها جنس الرجال وحده أو جنس النساء وحده)) [٤].

وتختلف بقية التوابع في تركبها مع الاسم، أما التوكيد فإن كان لفظياً مفرداً جاز فيه ما يجوز في النعت[٥]) أي : يجوز فيه : البناء تقول (لا ماءَ ماءَ بارداً) ومراعاة التركيب بتركبه مع الاسم تركيب خمسة عشر، ويجوز أيضاً عدم مراعاة التركيب، فيجوز النصب، تقول: (لا ماءَ ماءً بارداً)، ويجوز الرفع، تقول: (لا ماءَ ماءٌ

(١) انظر : المرجع السابق (ص: ٢٩٩) .
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٠) .
(٣) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ١٩) .
(٤) معاني النحو للسامرائي، ط دار الفكر (١/ ٣٧٤)
(٥) ينظر : الكتاب (٢٨٩/٢) ، وشرح التسهيل (٧٠/٢) ، والتذييل (٣٠٣/٥) .

باردٌ) نحو : (لا ماءَ ماءٌ بارداً)، وقد يسمي بعض "النحاة[1]" هذا التوكيد نعتاً، قالوا:ولعله تساهل في العبارة[2] .

وإذا كان التوكيد معنوياً فالرفع ؛ لأنه لا يكون تابعاً إلا لمعرفة، ولا عمل لـ (لا) فيها ؛ ولأنه –أيضاً– معرفة .

"وأما عطف البيان فكالنعت –أيضاً– هذا ما يقتضيه القياس، ولم يذكرها كثير من النحاة، ولعل ذلك من حيث إن عطف البيان لا يكون في النكرات، والتوكيد غير اللفظي لا يجرى إلا على معرفة .

وقال الأندلسي:" لا نص للنحاة في البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي، قال : وينبغي أن يجعل حكمها في باب (لا) حكمها مع المنادى المضموم "[3].

وواضح أن الكلام كله قائم على التركيب مثله مثل (خمسة عشر)، سواء في ذلك تركيب (لا) مع اسمها، أو تركيب اسمها مع النعت، أو التوكيد اللفظي، أو البدل، أو عطف البيان.

فإذا تعذر التركيب كأن يفصل بين (لا) واسمها رجع الكلام إلى أصله من التنوين[4].

---

(١) لعله يقصد سيبويه حيث قال في الكتاب (٢٨٩/٢) : " وإن كررت الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار، إن شئت نونت، وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك لا ماءَ ماءً بارداً ، (ولا ماءَ ماءَ بارداً) ولا يكون بارداً إلا منوناً ؛ لأنه وصف ثان " ا.هـ وينظر – أيضاً- التذييل (٣٠٣/٥) .

(٢) انظر:البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية (ص: ٧٧٩) ،.

(٣) البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية (ص: ٧٧٩) .وقد خالف ناظر الجيش في البدل: قال (تمهيد القواعد: ٩٤٤٧) :"وكلام سيبويه يشعر بأن الثاني في (لا ماء ماء باردا) وصف للأول، فإنه قال: ولابد من تنوين بارد، لأنه وصف ثان ، وقالوا: إن الاسم هنا تكرر توطئة للنعت، كما جاءت التوطئة في الحال، وإذا تقرر أن الاسم الثاني في (لا ماء باردا) توطئة للنعت وجب كونه صفة ،سواء أبني أم نصب أم رفع ،فأما إذ لم يقدرتوطئة، وجعل بدلاً من الاسم الذي قبله، فإنه لا يجوز، البناء، لأن البدل في نية تكرار العامل، وإذا كان العامل مقدما منع تقدمه من بناء الاسمين وجعلهما كاسم واحد".وراجع تفصيل المسألة في: شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٧) وشرح الرضي على الكافية (١/ ٣٢٢).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٣) ،واللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٩٠) .

والظاهر أن الرماني يجيز بقاء عمل (لا) في منفيها مع الفصل، قال أبو حيان: ((زعم ابن مالك[١] أنه إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل بإجماع، وليس كما ذكر، أما إذا انفصل مصحوبها فقد تقدم لنا مذهب الرماني [٢]، وأنه يجيز إذا انفصل أن تعمل (لا) فيه فإن كان مبنياً نصب وزال البناء)) [٣].

والحكم نفسه في الفصل بين الاسم والنعت، فإنه إنْ "فصل النّعت عن اسم (لا) تعذّر بناؤها على الفتح؛ لزوال التّركيب بالفصل، وجاز النّصب، نحو: (لا رجلَ فيها ظريفًا)، والرّفع أيضًا، نحو: (لا رجل فيها ظريفٌ)، وكذلك إذا كان النّعت غير مفرَد؛ تقول: (لا رجلَ قبيحًا فعله عندك) "[٤].

ويتعذر التركيب أيضاً بكون الاسم مركباً إضافياً أو شبيهاً به، وهو المسمى الطويل، وذلك مثل: (لا غلام رجل) و (لا عشرين درهماً لك) [٥].

وإن ذهب ابن كيسان[٦] والكوفيون[٧] إلى جواز البناء، وفضّل ابن كيسان البناء على الإعراب ؛ لأنه يصح الاقتصار عليه، فتقول : (لا عشرين) (لا طالعَ)، واستدلوا بقوله تعالى {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ} [[٨]{وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ} [٩] و {لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ}[١٠] و { لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ}[١].

(١) ينظر: شرح التسهيل: (٢/٦٤، ٦٥) .
(٢) ينظر: المساعد: (١/ ٣٤٥) .
(٣) الارتشاف: (٣/ ١٣٠٦) .
(٤) اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٩٠) .
(٥) ويسمى المطّول والممطول ينظر : التذييل (٥/ ٢٢٦) ، والارتشاف (٣/ ١٢٩٥) ؛ والمساعد (١/ ٣٤٠) ، والأشمونى (٢/ ٧) .
(٦) ينظر : التذييل والتكميل (٥/ ٢٧٣ ، ٢٧٤) ، والارتشاف (٣/ ١٣٠٤) ، والهمع (١/ ٤٧١) .
(٧) ينظر : الارتشاف (٣/ ١٣٠٥) ، الهمع (١/ ٤٧١) .
(٨) البقرة:٢. وذهب البغداديون إلى جواز بناء النكرة ، وإن كانت عاملة في ظرف بعدها أو مجرور ينظر : الارتشاف (٣/ ١٣٠٤ ، ١٣٠٥) ،والتذييل (٥/ ٢٧٥) ،والهمع (١/ ٤٧١) .
(٩) البقرة:١٩٧.
(١٠) يوسف:٩٢.

وأما المضاف فبعض الكوفيين[٢] – يجيز فيه البناء مطلقاً، وبعضهم[٣] يستثنى نحو : (عبدالله)، و (عبد الرحمن) و (عبد الرحيم) ؛ لأنها لا تنكر عنده[٤]

ومما ركب تركيب خمسة عشر قولهم: (لا جرم) .وفيها أوجه

أحدها:وهو مذهب الخليلِ وسيبويه وجماهير الناس [٥] ونسبه ابن الحاجب للكوفيين[٦] أنهما رُكِّبَتَا من "لا" النافيةِ و "جَرَم"، وبُنِيَتَا على تركيبهما تركيبَ خمسةَ عشرَ، وصار معناهما معنى فِعْلٍ وهو "حقَّ"، فعلى هذا يرتفعُ ما بعدهما بالفاعلية، فقوله تعالى { لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ} [٧] أي حَقَّ وثَبَتَ كونُ النار لهم، أو استقرارها لهم. هذا وجه، ووجه آخر أن "لا جَرَمَ" بمنزلة: (لا رجل)، في كون "لا" نافيةً للجنس، تركبت مع ما بعده تركب (خمسة عشر)، وصار معناها: لا محالة ولا بُدَّ.

ومما حمل على تركيب (خمسة عشر) مسائل في باب النداء

---

(١) هود:٤٣.
(٢) ينظر : الارتشاف (٣/ ١٣٠٦) ، والتذييل (٥/ ٢٧٨) ، والهمع (١/ ٤٦٣) .
(٣) قال ابن السَّراج في الأصول (١/ ٤٠٦) : "وقال الفراء : جعل الكسائى : (عبد العزيز) و (عبدالرحمن) بمنزلة (عبد الله) ، وإسقاط الألف واللام يجوز نحو قولك : عبد عزيز لك ..." ا.هـ وينظر : الارتشاف (٣/ ١٣٠٦) ، والتذييل (٥/ ٢٧٨) ، والهمع (١/ ٤٦٣) .
(٤) انظر:البرود الضافية (ص٧٥٥) .
(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٢) ،وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٨٨) ،والتذييل والتكميل (٥/ ٩٥) ، وشرح السيرافي على الكتاب (٤/ ٣٦٤) وتنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (ص: ٢٢٧) ،والدر المصون في علم الكتاب المكنون (ص: ٣٣١٢) ،و الفضة المضية (١/ ١٢٣) ،وتعليق الفرائد للدماميني (٤/ ٤٣) ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش،(١٣٣٨) ، و (حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى (٥/ ٣٢٢) .
(٦) انظر:أمالي ابن الحاجب، (٢٣٤/١) .
(٧) النحل:٦٢.

ومن هذا المنادى الموصوف بابن مضافا إلي علم، نحو : يا زيد بن عمرو، ويا خالد بن أبي عمرو، ويا هند بنت عمرو، وفيه وجهان، أحدهما: بناء المنادى على الضم، لكنه ليس مختاراً.

والثاني: البناء على الفتح [(١)] ؛ وهو المختار الكثير، حتى قال الرضي:" وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه"[(٢)]. إتباعاً حركة المنادى لحركة الصفة لطوله بالصفة، وتنزله منزلة الكلمة الواحدة .

وفتحه إما على الإتباع لفتحة (ابن)، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئًا واحدًا، كـ: (خمسة عشر)، وقيل في تفسيرها: ركبوا الصفة مع الموصوف فصار اسماً واحداً ، ففتحة الاسم فتحة تركيب، وفتحة نون (ابن) إعراب كـ (بعلبكَ زيدٍ)، وهو على هذا اسم واحد، وبه أخذ طائفة من النحاة[(٣)].

ومنهم من يجعل فتحة ابن "فتحة بناء، وهو مركب مع الأول مثل (يا ابن أم)، وهذا قول سخيف ؛ لأن الإضافة بمعنى التركيب"[(٤)].

وعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة إتباع، وعلى الثاني فتحة بناء. والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته [(٥)].

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل (٢٦٧/١ ، ٢٦٨) تحقيق السنكاوي، وراجع:المساعد ٤٩٤/٢.
(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٧٢) .
(٣) انظر:المقتصد ٧٨٥،٧٨٦/٢، والارتشاف ٢١٨٧/٤.
(٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية (٣/ ٢١٣)
(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢١٦) .

وقيل: لا تركيب، ولكن أبدلت الضمة فتحة في الاسم تخفيفاً لما كثر في الكلام مع كون بعدها فتحة نون (ابن)، فحصل بفتح الاسم تخفيفٌ من حيث إن الفتحة أخف، ومن حيث الإتباع وهذا قول ابن الحاجب [(١)].

ومنه أيضاً المنادى المضاف إلي ياء المتكلم في (ابن أم)، و (ابن عم)، فيقولون (يا ابن أمَّ) بالفتح في الجزئين، وهو عكس ((يا زيد بن عمرو)) لأن الأولَ في (يا زيد بن عمرو) أتبع الثانيَ، وفي (يا ابن أم) أتبع الثاني للأول، كما يقول الأبذي[(٢)]، ويقول أبو حيان: "وأصحابنا يعتقدون أن العرب حكمت لهما بحكم اسم واحد، وحذفوا الياء كحذفهم إياها من (أحد عشر) إذا أضافوها للياء"[(٣)]، والعلة في ذلك هي كثرة استعمال العرب إياهما؛ فحذفوا الياء منهما تخفيفًا [(٤)].

كما في قوله تعالى {قَالَ ابْنَ أُمَّ } [(٥)]على قراءة العامة [(٦)]والباقون بفتحها. فأمَّا قراءة الفتح، ففيها مذهبان: مذهبُ البصريين أنهما بُنيا على الفتح لتركُّبهما تركيب خمسة عشر[(٧)]، فعلى هذا يكون "ابن" مضافاً لـ "أم" بل مركَّب معها فحركتُهما حركةُ بناء. والثاني: مذهب الكوفيين وهو أن "ابن" مضاف لـ "أُمّ" و"أم" مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفاً كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية (٤٢٣/٢) .
(٢) الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق شرحه على الجزولية (١/ ١٢٣) .
(٣) الارتشاف (٤/ ٢٢٠٧) ، وانظر: تمهيد القواعد) ص: ٣٥٨٤) ، والتصريح ٤/ ٦٥.
(٤) انظر:التبصرة (١/ ٣٥١) ، واللباب (١/ ٣٤١) .
(٥) الأعراف:١٥٠.
(٦) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمروحفص عن عاصم وأبو جعفر،ويعقوب " ... ابن أم " بفتح الميم.. انظر: السبعة في القراءات (ص: ٢٩٥) ،والإقناع في القراءات السبع (ص: ٣٢٤) ،و إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ٢٩٠) .وراجع: معجم القراءات القرآنية، الخطيب (٣/ ١٦٧) .
(٧) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣٧١) .

غلاماً، ثم حُذِفَتْ الألفُ واجْتُزِئ عنها بالفتحة كما يُجْتَزَأُ عن الياء بالكسرة[١]، فحينئذ حركة "ابن" حركةُ إعراب وهو مضاف لـ "أُمَّ" فهي في محلِّ خفضٍ بالإضافة[٢].

وهذا خاص بـ (ابن أم)، و (ابن عم)، وإن كان القياس فيهما إجراءهما مجرى نظرائهما، بحذف ياء المتكلم منهما، والاكتفاء بالكسرة دليلاً عليها، فعلى هذا قولهم:" (يا ابن أم)، بمنزلة يا غلامِ أقبل، تحذف الياء؛لأن النداء باب حذف، وتبقى الكسرة دليلاً على المحذوف.

قال الفراء[٣]:وذلك أنه كثر في الكلام، فحذفت العرب منه الياء، و لايكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى بصيغة المنادي إلى نفسه إلا قولهم: (يا ابن عم) (ويا ابن أم)، وذلك أنه يكثر استعمالهما في كلامهم، فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا: يا ابن أبي، ويا ابن أخي، ويا ابن خالتي)، وجاز في (يا ابن أم)، و (يا ابن عم) لكثرتهما في الكلام، فجعل الابن مع الأم والعم اسماً واحداً، وحذفت الياء كما حذف من (يا غلام)، وقد جاء (يا ابن أمي) بإثبات الياء على الأصل [٤].

وقد اعترض على دعوى الحمل على تركيب (خمسة عشر) هنا الخوارزمي، فذكر أن جعل الاسمين اسماً واحداً، ليس بشيء، والوجه أنهم قد اجتزؤا عن الألف بالفتحة كما أجتزؤا عن الياء بالكسرة[٥].

وهذا أوجه وأقرب؛لأن القول بالحمل فيه دعوى تركب ثلاثة أشياء بحيث تصير شيئاً واحداً، وهي حرف النداء، والمركب الإضافي (ابن أمي) و (ابن عمي)، وقد قالوا

(١) انظر: الأصول في النحو (١/ ٣٤١) .
(٢) انظر:الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥/ ٤٦٧) .
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٩٤) .
(٤) انظر: البسيط للواحدي (٩/ ٣٧٢،٣٧١) .
(٥) انظر: التخمير للخوارزمي (١/ ٣٥١) .

من قبل إن المركب الإضافي في باب (لا) التبرئة لا يحمل على باب (خمسة عشر)، ولا يبنى، فكذلك ينبغي أن يقال هذا هنا، قال النيلي:" فلا تجد اسمين جعلا اسماً واحداً وأحدهما مضاف إلى الآخر وإنما يكونان مفردين ك " بعل بك "[(١)].

ومن مسائل النداء التي حملها بعض النحاة على تركيب (خمسة عشر) تكرار لفظ المنادى مضافاً نحو:

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبا لكم ... لاَ يُلْقِيَنّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ[(٢)]

فلا بد حينها من نصب الثاني، وأما الأول ففيه وجهان: ضمه وفتحه.

فإن ضم فهو منادى "مفرد" معرفة، ونصب الثاني حينئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو إضمار أعني، أو ينصب على النعت، بتأويل الاشتقاق فيه.

وإن فتح الأول، ففيه أوجه[(٣)]، أحدها: أن الاسمين رُكِّبا تركيب خمسةَ عشرَ، وجعلا اسماً واحداً، وفتحتهما فتحة بناء، ومجموعهما منادى "مضاف" كما قالوا: "ما فعلتْ خمسة عشر له [(٤)]، وهو قول الأعلم الشنتمري [(٥)]، ونقله عنه أبو حيان وابن عقيل وغيرهم [(٦)].

(١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية (٣/ ٨٨) .وراجع: الموصل على المفصل (٢/ ٤١٧) .
(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (صـ ٢١٩) ،دار بيروت، والكتاب (١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥) والمقتضب (٤/ ٢٢٧) ، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٢٣) ،وشرح المفصل (٢/ ١٠) ، والخزانة (٢/ ٢٩٨) ، (٤/ ٩٩، ١٠٧) .
(٣) انظر: المقتضب (٤/ ٢٢٧) ،وتوضيح المقاصد (٢/١٠٨٠-١٠٨١) ،وعلل النحو (ص٣٤٨) ،والفوائد الضيائية (٣٣٦/١) ،وحاشية الخضري (٧٨/٢) .
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٢٢) ،وأوضح المسالك (٤/ ٢٦) ،وحاشية الخضري (٢/ ٧٨) .
(٥) انظر:تحصيل عين الذهب (ص٨٣) .
(٦) ينظر : (ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٥) ، و (المساعد ٢/ ٥١٨) .

ويشغب على هذا التفسير تركيب المنادى (تيم) مع المركب الإضافي (تيم عدي)، وهذا لا نظير له في كلام العرب.

وهناك تفسيرات أخرى أقرب من هذا، ومنها أن يكون المنادى (تيم) مضافاً لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني"، والأصل: يا تيم عدي تيم عدي: فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه[1]. وهو نظير ما ذهب إليه في نحو: قطع الله يد ورجل من قالها، وهو قليل في كلامهم، والكثير العكس، و (تيم) الثاني حينئذ بيان أو بدل أو توكيد؛ لأن المضاف إليه الأول مراد أو منادى ثان.

وقيل الاسمان" الأول والثاني "مضافان للمذكور"، ولا حذف ولا إقحام[2].

ومما حمل على تركيب (خمسة عشر) عند بعض النحاة بعض من أسماء الأفعال، وهي: (هلم)، و (حيهل)، و(هيهات) .

أما (هلمَّ) فقال ابن النحاس عنها:" هي مركبة إجماعاً[3]) ثم اختلف في تركيبها، فقد ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ[4] إِلَى أَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ، مُرَكَّبٍ مِنْ "هَاءِ" التَّنْبِيهِ، وَفِعْلِ الأَمْرِ "لُمَّ"، مِنْ قَوْلِهِمْ: "لَمَّ شَعْرَهُ" بِمَعْنَى: جَمَعَهُ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: "اجْمَعْ نَفْسَكَ إِلَيْنَا، وَاقْرُبْ، وَتَعَالَ".

وأَصْلُ "هَلُمَّ": "هَا الْمُمْ"، ثُمَّ حُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِلدَّرْجِ[5]، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ مِنْ "هَا"؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، أَوْ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ تَخْفِيفاً، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْمِيمِ

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٨١) .
(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢١) .
(٣) التعليقة على المقرب (ص: ٥٥٢) .
(٤) انظر:كتاب سيبويه: (٣/ ٣٣٢) ،والمسائل الشيرازيات (١/ ١٨٢) ،وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣٠٤) ، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤٧) ،وشرح المفصل (٤/ ٣٠) ،وتمهيد القواعد (٣٨٤٨) ،وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٥١) .
(٥) انظر: (شرح المفصل٤/ ٣٠) ، والممتع الكبير في التصريف (ص: ٤١٨) ،والتصريح على التوضيح (٢/ ٧٦٤، ٧٦٥) .

الأُولَى إِلَى اللاَّمِ قَبْلَهَا، ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الْمِيمِ الثَّانِيَةِ، فَصَارَتْ "لُمَّ"، وُحُرِّكَتِ الْمِيمُ عَلَى الْفَتْحَةِ؛ لِلتَّخْفِيفِ[(١)] مِنْ أَجْلِ التَّرْكِيبِ كَمَا، فُتِحَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ وَبَابُهَا[(٢)].

فَصَارَ الْمَجْمُوعُ كَلِمَةً وَاحِدَةً "هَلُمَّ"، تُقَالُ لِلْمُفْرَدِ، وَالْمُثَنَّى، وَالْجَمْعِ، وَالْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ، لاَ تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمُخَاطَبِ؛ وَذَلِكَ لِغَلَبَةِ مَعْنَى الْحَرْفِيَّةِ وَشِبْهِ الْحَرْفِيَّةِ عَلَيْهَا[(٣)].

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: «وَاسْتَجَازُوا ذَلِكَ؛ لإِخْرَاجِهِمْ إِيَّاهَا عَنْ مَجْرَى الأَفْعَالِ، حَيْثُ وَصَلُوهَا بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ، كَمَا أَخْرَجُوا "خَمْسَةَ عَشْرَ" مِنَ الإِعْرَابِ» [(٤)].

ويرى الخليل أنّ التركيب لم يُبقها على أصلها [(٥)]، يقول سيبويه: " أما (هلم) فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعًا، كأنها (لمَّ) أدخلت عليها (ها) على (ذا) لأني لم أر فعلاً قط بُني على (ذا) ولا اسمًا ولا موضع الفعل، وليس من الفعل، وقول بني تميم: هلمُمْنَ، يقوي ذا، إلمْنَ، فأذهبت (ألف) الوصل " [(٦)].

أما الفراء فيرى أنّ (هلُمّ) مركبة مثلها مثل (اللهم)، في كونها مركبة من شيئين، فكما أنّ أصل اللهم: يا الله أُمَّنا بخير، لما كثرت صارت كلمة واحدة، والضمة التي على (هاء اللهم) هي ضمة الهمزة لما طرحت انتقلت إلى (الهاء)، فكذلك الأمر في (هلمّ) أصلها (هل) التي للزجر، و (أُمَّ) بمعنى (اقصد)، فنُقلت ضمة الهمزة إلى

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٩) .
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤٧) .
(٣) انظر:التعليق على الموطأ (١/ ٧٤) .
(٤) الأصول في النحو/ لابن السراج (١/ ١٤٦) .
(٥) انظر:ارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣٠٤) ،والتعليقة على المقرب (ص: ٥٥٢) ،وتمهيد القواعد(٣٨٤٨).
(٦) كتاب سيبويه: (٣/ ٣٣٢) .

(اللام) لما سقطت الهمزة، يقول: " ونرى أنّ قول العرب (هلمّ إلينا) مثلها، إنما كانت (هل) فضُمّ إليها (أُمَّ) فتُركت على نصبها " [(١)].

وقد تابع الأستاذ عبد السلام هارون البصريين، مستدلاً لصحة مذهبهم بما نُقِل عن العرب من أنهم نطقوا بالأصل فقالوا: (ها لُمَّ) [(٢)].

وهناك من النحويين من يرى أنها بسيطة، وغير مركبة، نقل ذلك أبو حيان ، قال:" وذكر في البسيط أنّ منهم من قال: ليست مركبة " [(٣)] ويُعلِّق أبو حيان على هذا بقوله: " وهو قول لا بأس به، الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب" [(٤)].

ومن أسماء الأفعال التي حملت على تركيب (خمسة عشر) : (حيهل) .

وهو مركب من (حى) ومعناها أقبل ومن (هلا)، وقيل: (هل) بمعنى قر، وتقدم، وقيل (هل) يظهر أنها صور للإبل، زُجِّبا، وصارت كخمسة عشرة مفتوحين، وسمى بمجموعهما الفعل، تقول:حيهل الثريد بمعنى: ائت الثريد وأحضره، وقال بعضهم: حيهل الصلاة أي يقصدون[(٥)]،

(١) معاني القرآن، للفراء:١ (/ ٢٠٣) ، وينظر: ارتشاف الضرب: ٥/ ،و التعليقة على المقرب (ص: ٥٥٢) ،وتمهيد القواعد (٣٨٤٨) .
(٢) ينظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي: (ص ١٥٦) .
(٣) ارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣٠٥) ،وراجع: توضيح المقاصد (٣/ ١٦٥١) .
(٤) ارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣٠٥) .
(٥) انظر: الأصول في النحو (١/ ١٤٤) ،وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٨،و شرح الرضي على الكافية (٣/ ٩٩) ، ،وشرح المفصل (٤/ ٣٠) ،والموصل على المفصل (٣/ ٩٨٠) .
شرح شافية ابن الحاجب (٤/ ٤٧٨) ،وشرح خالد الأزهري لعوامل الجرجاني (ص: ٢٤٦).

قال الفارسي:"والضّمير الذي في: (حيّ) (هلَ)، ينبغي أن يكون في مجموع الاسمين، ولا يكون في كلّ واحدٍ منهما ضميرُ، كما كان في: (حيّ على الصلاة)، ضميرُ، لأنّ الاسمين جعلا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، كما أنّ (خمسة عشر) بمنزلة مائةٍ، فكما أنّ (خمسةَ عشرَ) حكمهُ حكمُ المفرد، كذلك (حيّ هلَ)، حكمهَ حكمُ المفرد، وإذا كان كذلك كان متضمناً ضميراً واحداً"(١).

ومما حمل على تركيب (خمسة عشر) (هيهات هيهات)، و(هيهات) اسم فعل لـ (بعد)، خلافًا لأبي إسحاق؛إذ جعلها بمعنى البعد، فهي في موضع رفع نحو قوله تعالى: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ}(٢)وفتحت لأنها بمنزلة الأصوات. وتكرارها توكيد، أي بعد بعد، وجعلها ثعلب كلمة واحدة مركبة كـ (بيت بيت)، وخلافًا للمبرد، إذ زعم أنها ظرف غير متمكن، وبني لإبهامه، وتأويله عنده في البعد، وترك التنوين والبناء(٣).

وقد اختلف النحويون في أصله، وذلك على مذهبين :

أحدهما: ما ذهب إليه ابن جنى(٤)– وتبعه كثير من النحويين(٥)، وهو أن " (هيهاة) رباعي من مضاعف الهاء والياء، وأصله : هيهية، ووزنه فعللة.

الثانى : وهو أن هيهات صلها (هيهة) بوزن (فعلة) من الثلاثي، والألف فيها للإلحاق كأرطاة(٦)، وعليه فإن وزن (هيهاة) : (فعلاة) (١).فإذا قيل: (هيهات هيهات)

(١) كتاب الشعر للفارسي (١/ ٦٩) .
(٢) المؤمنون:٣٦.
(٣) انظر:ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣٠٠) ،وتمهيد القواعد (٣٨٧٣) .
(٤) انظر: الخصائص (٢/ ٢٩٩) ،و (٣/ ٤٣) .
(٥) ذهب إلى ذلك الزمخشرى في المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢٠٣) ،وراجع: شرح المفصل (٤ /٦٦) ،و شرح الرضي على الكافية (٣/ ١٠٢) .
(٦) أرطاة : واحدة الأرطى، وهو نبات شجرى ينبت في الرمل ، ويدبغ به.

ووقفت عليها وقفت بالتاء في الاثنتين؛ لأن من العرب من يخفض التاء، فدل ذَلِكَ عَلَى أنها ليست بِهَاء التأنيث، فدل على أنها اسم فعل بمنزلة (دراكِ) . ومنهم من يقف عَلَى الْهَاء ؛لأن من شأنه نصبها، فيجعلها كالهاء.

ويظهر من هذا أنه لم يذهب أحد إلى القول إن (هيهات) مركبة، وإنما قال ثعلب (إن هيهات هيهات) مثل: (هو جاري بيت بيت)، – يعني أن الكلمتين ركبتا وصار حكمهما حكم الكلمة الواحدة.

.والفتح فيهما. فتح من قِبل أنهما أداتان جُمِعتا فصارتا بمنزلة خمسة عشر[٢]

وقد استبعد هذا القول ابن عصفور.

، قال ناظر الجيش:"ولا شك أن مثل هذا لا ينبغي التشاغل به"[٣].

ومما حمل في بعض توجيهاته على تركيب (خمسة عشر) الظروف المعربة المضافة إلي مبني، وذلك كإضافة (مثل) إلي (ما) في قوله تعالى {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} [٤]قال ابن الشجرى: «ومما استعملته العرب تارة بالبناء وتارة بالإعراب من اسم وصفي أو اسم زماني " مثل وغير وحين ويوم " وذلك إذا أضيف منهما شيء إلى فعل ماض، أو حرف موصول أو "إذ " فمتى أضفته إلى أحد هذه الثلاثة أعداه داؤه فجاز بناؤه على الفتح" [٥].

وقد قرئت الآية بالرفع وبالنصب[٦]، قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر: "مثلُ" بالرفع صفة لـ"لحق"، أي: إنه لحق مثل نطقكم. وقرأ الباقون: "مثلَ" بالنصب [٧].

---

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ١٨٢) .
(٢) انظر:معاني القرآن للفراء (٢/ ٢٣٥) .
(٣) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٣٨٧٣) .
(٤) الذاريات:٢٣.
(٥) أمالي ابن الشجري تحقيق الدكتور الطناحي (٢/ ٦٠١) .
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١٨٠) .
(٧) السبعة في القراءات (ص: ٦٠٩)
=

واختلفوا في توجيه قراءة النصب، ذكر مكي [1]أنه يجوز النصب بجعل"ما" و"مثل" اسماً واحداً، كـ (خمسة عشر)، وتبنيه على الفتح، وهو قول المازني[2]، وذهب الأخفش إلى مثل هذا التوجيه إذ قال ((﴿يَوْمئذٍ﴾ نصب لأنّه جعل اسما واحداً))[3] وتبعه النحاس [4]. فهو عندهم كقول الشاعر:

وتَدَاعَى مِنْخَراهُ بِدَمٍ مثلَ ما أثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَل [5]

فبنى "مثلاً" لَمَّا جعلها و"ما" اسماً واحداً.

وقد رده الفارسي لأمور هي:

– كون (مثل ما) شيئاً واحداً لا يضاف إلى الفعل لعدم إضافة (مثل) إلى الأفعال، وإذا تعذر هذا كان وصفاً له خالياً من العائد وهو متعذر.

– جواز إضافة (مثل) إلى (ما) مع (أثمر) في البيت فيبنى مثل لإضافته إلى (ما) وهي غير متمكنة.

– جعل (ما وأثمر) في البيت مصدراً مؤولا صريحهُ إثمار وإضافة (مثل) إليه لا تمنح (مثل) البناء. [1]

قَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَحَفْص عَن عَاصِم {مثل مَا} نصبا،وَقَرَأَ عَاصِم في رِوَايَة أَبى بكر وَحَمْزَة والكسائى {مثل مَا} بِالرَّفْعانظر:السبعة (ص:٦٠٩) ، والحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٥١) ،والحجة لابن زنجلة (ص:٦٧٩) ، والكشف (٢/ ٢٨٧) ، والنشر (٢/ ٣٧٧) .

(١) الكشف (٢/ ٢٨٧ ، ٢٨٨) .

(٢) انظر: الأصول ١/ ٢٧٥ والمسائل المنثورة للفارسى (ص:٦٩) ،والمسائل الشيرازيات ٢/ ٥٥٥،و الخصائص (٢/ ١٨٢) .

(٣) معانى القرآن للأخفش (١/ ٣٨٤) .

(٤) ينظر: اعراب القرآن (٢/ ٢٩١) .

(٥) البيت من الرمل، للنابغة الجعدى يصف فرساً. اللمحة في شرح الملحة ينظر ديوانه (ص١١٥) تحقيق د. واضح الصمد،والأصول (١/ ٢٧٥) والمسائل الشيرازيات (٢/ ٥٥٥) والمسائل المنثورة (ص٦٩) والحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٥١) ،و (٦/ ٢١٨) .

وهنالك وجهان آخران، للنصب، الوجه الأول ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (مثل) مبنية على الفتح؛ لإضافتها إلى غير متمكن، و (ما) زائدة للتوكيد .وقد تبعهم من النحاة الزجاج وابن خالويه، غير أن الزجاج قد جعلها مثل (لا رجل عندك)، وكذلك الفارسي على قولهما، ومكي والأنباري وغيرهم، [٢] وهي نعت لـ (لحق) في محل رفع. الوجه الثاني: أن تنصب "مثلاً" على الحال من النكرة، وهي "حق". وهو قول الجرمي.

ومثل السابق ألفاظ قرئت[٣] مضافة فيها (يوم) إلى (إذ)، كقوله تعالى، {وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ } [٤]، و{وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ} [٥] و {لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ } [٦] وفي الآيات قراءات ثلاث شملتهن جميعهن، الأولى قراءةُ إضافة المصدرِ إلى يوم مع فتحه[٧]. والثانية قراءة إضافة المصدر إلى يوم مع خفضه [٨].

والثالثة هي قراءة تنوين المصادر الثلاثة (خزي وفزعٍ وعذاب) في الآيات الثلاث[١].

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣٥١) ،و (٦/ ٢١٨) .
(٢) انظر:معاني الزجاج: (٥/ ٥٤) ،و إعراب القرآن للنحاس، (٤/ ٢٤١) ، وحجة الفارسي: (٦/ ٢١٧) .
(٣) انظر:إعراب القرآن ـ المنسوب للزجاج (٣/ ٨١٣) ، وإبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٥١٥) ،وأمالي ابن الشجري تحقيق الدكتور الطناحي (١/ ٦٦) .
(٤) هود:٦٦.
(٥) النمل:٨٩.
(٦) المعارج:١١.
(٧) وهي قراءة ابن وثاب والأعرج وأبي جعفر والأعمش ونافع، والكسائي، والأعشى، وأبي حيوة، والشنبوذي.
(٨) وهي قراءة الجمهور عند أبي حيان ونسبها آخرون الى ابن عامر، وابن كثير، وابي عمرو ورويت عن نافع.انظر:فيما سبق :السبعة في القراءات (ص: ٣٣٦) ،وإبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٥١٥) ،و الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص: ٥٧٢) ،وَإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص: ٣٢٣) ،وراجع: معجم القراءات القرآنية، الخطيب (٤/ ٨٩) .

وفي القراءات الخلاف السابق، فالبصريون يرون أن ما أضيف إلى غير متمكن مبنيٌّ جاز فيه البناء اعتدادا بما اكتسبه من المضاف[٢]، ويجوز إعرابه حسب موقعه وذلك أنه –هنا– في إضافة غير محضة، وهو في مقام جواز الانفصال، ويجيء إعرابه اتساعاً في الظرف، أما الكوفيون فهم متمسكون بالبناء، كالأخفش متبعاً الكوفيين وابن خالويه، فابن خالويه يراه مبنياً على وجهين هما؛

– تركيبه كالتركيب العددي في خمسة عشر[٣].

– إضافته إلى الجمل فعلاً أو اسماً غير متمكن[٤].

ومما حمل على تركيب (خمسة عشر) بناء المضارع على الفتح عند اتصاله

بنون التوكيد، قال ابن جني:"ألا ترى أن النون تبنى مع الفعل كخمسة عشر، وذلك في قولك: لأفعلن كذا؟"[٥].

وحمل المضارع في نحو (لأفعلن كذا) على (خمسة عشر) مختلف فيه، قال الرضي: اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد، فقال جمهورهم: إنه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأما النون فحرف، ولا حظ له في الإعراب، فبقي الجزآن مبنيين.

---

(١) في هود لطلحة وأبان بن تغلب، وفي النمل لابن مسعود والكوفيين؛ عاصم وحمزة والكسائي، وفي المعارج لأبي حيوة، ويومٌ منصوبٌ في كل، عدا ما قرأه بعضهم في النملِ بتنوينِ فزع وخفض يوم.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٧٥) ،وحجة القراءات (ص: ٣٤٤) .

(٣) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٢٨٥) و (٢/ ١٦٦) ، وحجة القراءات،ص (٣٤٤ ،و٥٤١) .

(٤) ينظر: (المقتضب: ٢/ ٥٤، ٣/ ١٧٦، ١٧٧) ،والإنصاف: (١/ ٢٨٩ : ٢٩٣) وائتلاف النصرة، (ص: ٣٩) .

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٣٧١) .وراجع: النكت في تفسير كتاب سيبويه (١/ ١٩٤) ،وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٦٥) .

أو لأن علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة إعراب الاسم، وأكثر الأفعال مبنية، فيرجع إلى البناء لأدنى سبب.وهذا على مذهب الكوفيين[١].

وبناء المضارع يكون عند عدم الفصل، ليحصل التركيب، أما إذا فصل بين المضارع، بإسناده إلى الألف نحو : " هل تضربان "، أو الواو نحو : " هل تضربون"، أو الياء نحو:"هل تضربين " فلا بناء؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء، ويتعذر التركيب مع وجود الفاصل بين المضارع، وإحدى النونين، أو النونات [٢]؛ لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما، والمحذوف للساكنين في حكم الثابت، فنحو " يضربن " و " تضربن "كـ " يخشون وتخشين " فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب لاشتغال محله بحركة الفرق .

ومما حمل على تركيب (خمسة عشر) المثنى وجمع المذكر السالم على رأي الزجاج والأخفش، فقد حُكى عن الزجاج أن التثنية مبنية، قال الأنباري:"وهو خلاف الإجماع"[٣].

وإنما قال الزجاج ذلك؛لأن هذه الحروف زيدتا على بناء المفرد في التثنية والجمع فنزلا منزلة ما ركب من الإسمين نحو (خمسة عشر) وما أشبهه"[٤].

وأصل نحو (قام الزيدان) : (قام زيد وزيد)، فلتَضَمّنه معنى الْحَرْف، وَهُوَ العاطف إِذْ بُنِيَ كَمَا بني لذَلِك خَمْسَة عشر[٥].

وقد رد الأنباري هذا القول بأن التثنية والجمع وضعت من أول الأمر على هذه الصيغة، وإذا كان كذلك لم يجز أن يشبها بما ركب من شيئين منفصلين كـ (خمسة عشر) وما أشبهه .

كما أنهما معربان، وليس مبنيين، بدليل تغير حالهما في الرفع عن النصب والجر[١].وحكى النحاس عن الأخفش أنه يقول ببناء (اللذون)، ضمت (الذي) إلى

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية (٤/ ٢٠) .
(٢) انظر: التذييل والتكميل (١ / ١٢٧) ،وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٦٥) .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٣) .
(٤) المرجع السابق (١/ ٣٥) .
(٥) انظر: همع الهوامع (١/ ٧٥) .

(النون) فصار كـ (خمسة عشر)، وقيل:لأنه لا يحتاج إلي ما بعده كالحروف، وقيل: لأنه لا يتم إلا بصلة، ولا يعرب الاسم من وسطه، و قال علي بن سليمان: لأنه يقع لكل غائب[٢].

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٦) .
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ١٦٤) ،وراجع: الأخفش الصغير عالم نحوي لم ينصفه أهل عصره المورد» عدد ٣٩، (ص: ١٠) .

الخاتمة

ظهر مما سبق أن النحويين اجتهدوا في إبراز محاسن العربية، وتعليل أوضاعها، وكان مما اعتمدوه من العلل(الحمل)على النظير وعلى النقيض.

وربما كان من أهم ما يظهر للباحث أن النحاة اختلفوا في تعليل الظواهر والمظاهر النحوية، وأنه لا يكاد توجد علة مجمع عليها، ومن هذا التعليل بالحمل على تركيب(خمسة عشر)، فأكثر المسائل التي مرت بنا جرى فيها خلاف في هذا التعليل، وبعض هذه المسائل ظهر فيه التعليل بالحمل على(خمسة عشر)متعسفاً، وغير متجه.

على أن العلل خاصة في(الوضعيات)في اللغة لم تلق ترحيباً من جانب بعض النحاة ومن أشهرهم أبي حيان، الذي اعترض على هذه التعليلات معتقداً أنها لا تضيف جديداً للقواعد، ولا تؤثر في حكم "فقد تطرق أبو حيان إلى مثل ذلك فقال : ففي الحقيقة لا يحتاج فيه (باب الوضعيات في العربية) إلى تعليل، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل، فلا يقال : لم جاء هذا التركيب في قولك : (زيد قائم) . وأضاف : فذا كله تعليل يسخر العقل منه ويهزأ من حاكيه، فضلاً عن مستنبطه، فهل هذا كله إلا من الوضعيات، والوضعيات لا تعلل "[1] .

وهذا الموقف لأبي حيان لم يختلف عن موقفه من الخلاف بين النحويين في كون الإعراب أصلاً في الأفعال أو في الأسماء، وهو خلاف طويل، وبعد أن ساقه علق عليه قائلاً "وقد طال المصنف[2] بترجيح ما أبدى من التعليل لإعراب المضارع على

(١) الإعراب والبناء ، د. جميل علوش ، ص ١٧٦ .
(٢) هو ابن مالك.

ما ذكر غيره مما يوقف عليه في شرحه، والمسالة قليلة الجدوى ؛ لأنه خلاف في علة، وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم"[1] .

وهذا جعل الدكتور ياقوت يقرر أن "السبب الوحيد الذي حمل النحاة على القول بأن اسم لا النافية للجنس مبني هو خلوه من التنوين الذي هو من علامات الأصالة في الاسم المتمكن الأمكن . وهو نفسه الذي حملهم على القول بأن المنادى المفرد المعرفة في نحو يا زيدُ، ويا رجلُ هو مبني أيضاً، ويبدو أن هذا القول في كلا الحالين غير مقنع، وأنه هو السبب الذي جر كل هذه الخلافات والإشكالات التي ما زلنا نعاني منها في الدرس النحوي، ومهما يكن فإن القضية ما زالت بحاجة إلى مزيد إلى التأمل وإنعام النظر "[2].

الأمر كما يقول أبو حيان : لا خلاف في علة، ما دام الحكم ثابتاً، والتحليل اللغوي يتحمل أصنافاً شتى من التعليل والتحليل، ولا يعني الانحياز لأحدها الهجوم على الآخر، كل ذلك في إطار الاعجاب بالعقلية اللغوية التي تبرر الكلام، وتبرز وجوهه وتخرجه من حيز النظري إلى الفلسفي في إطار منطومة تبحث في اللغة لا من حيث شكلها الخارجي فقط، وإنما تستبطن العقول والمشاعر، وتقيس حركة الذهن، وتصرفات اللسان في عملية جدلية دائبة .

(١) التذييل والتكميل١ (ص: ١٢٦)
(٢) الإعراب والبناء ، علوش ، ص ١٩٦ .

مراجع البحث

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً:الكتب والأبحاث

١- ائتلاف النصرة في الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة.

٢- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق شرحه على الجزولية، رسالة علمية من جامعة أم القرى، مقدمة من الباحث سعد حمدان بن صالح الغامدي.

٣- ابن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠ هـ،) مع تحقيق الجزء الأول من كتابه : كتابه المحيط المجموع في الاصول والفروع، رسالة ماجستير لعلي بن حسن الظاهري، ١٤١٦ هـ .

٤- اتحاف ذوي الاستحقاق بزوائد المرادي وابن إسحاق، دراسة وتحقيق : حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩ م .

٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، تح: أنس مهرة . دار الكتب العلمية، ١٩٨٩.

٦- الأجوبه علي ١٦١ سوالا عبد الغني النابلسي ، تحقيق امتثال الصغير، دار الفارابي للمعارف، ط١ . ٢٠٠١ م.

٧- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط٢.

٨- الأخفش الصغير عالم نحوي لم ينصفه أهل عصره، عبد الحسين الفتلي، مجلة المورد» عدد ٣٩

٩- ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبي حيان، بتح: د . رجب عثمان محمد، .الخانجى ط١، ١٩٩٨م .

١٠- الإرشاد إلى علم الإعراب، للكيشي، تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني البركاني، والدكتور محسم سالم العميري، جامعة أم القرى

١١- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٢،

١٩٧٩ م.

١٢- أسرار العربية للأنبارى، تح:فخر صالح قدارة،، دار الجيل، بيروت، الأولى، فى ١٩٩٥ م

١٣- الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال مكرم سالم، دار الرسالة .

١٤- الأصول (دراسة إبيستمولوجيه لأصول الفكر اللغوي العربي) د. تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٥- الأصول فى النحو – لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى (ت٣١٦هـ) . تح: د . عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة (بيروت) ط٤ ١٩٩٩ م

١٦- إعراب (لاسيما)، للشيخ حسين بن محمد البالي الغزي المتوفي سنة ١٢٧١ هـ بحث محقق منشور في مجلة آفاق الثقافة و التراث» عدد ٣٦» .

١٧- إعراب القرآن – لأبى جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ) . تح: د. زهير غازى زاهد . عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ط٢، ١٩٨٥م .

١٨- الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، د. جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط١، ١٩٩٧ م .

١٩- الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، دار الصحابة للتراث.

٢٠- أمالي ابن الحاجب لأبى عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ) . تح: د. فخر صالح قداره . دار عمار (عمان) ودار الجيل (بيروت) ط ١٩٨٩م .

٢١- أمالي ابن الشجري،، تح: د. محمود محمد الطناحي مكتبه الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ.

٢٢- أمالي المرزوقي أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ت(٤٢١هـ) تح: يحيى وهيب الجبوري دار الغرب الإسلامي ط١، ١٩٩٥ م.

٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري تح: الشيخ .محمد محمد محي الدين، دار

الفكر، دمشق.

٢٤- أوضح المسالك إلي شرح ألفية بن مالك، لابن هشام الأنصاري، تح:محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩ م.

٢٥- إيضاح شواهد الإيضاح، تح:د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١ ، ١٩٨٧ م .

٢٦- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: وتقديم موسى العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، ١٩٨٢م.

٢٧- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية، للعلامة علي بن محمد بن الحسني القرشي، رسالة مقدمة من الطالب أحمد بن محمد بن ذيبان القرشي، جامعة أم القرى، ١٩٩٠م.

٢٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح: د.عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ.

٢٩- البهجة المرضية، للسيوطي، دار السلام، د١، ٢٠٠٠م .

٣٠- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تح: طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا،، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣١- التبصرة والتذكرة، للصيمري تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢ م.

٣٢- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى الحلبي البابي.

٣٣- تحصيل عين الذهب، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٤ م.

٣٤- التخمير، شرح المفصل، للخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي .

٣٥- تذكرة النحاة ، لأبى حيان، تح:د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦

م.
٣٦- التذييل والتكميل، لأبي حيان، الجزء الأول، والثالث والخامس، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق .
٣٧- تعليق الفرائد للدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى.
٣٨- التعليق على الموطأ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ٢٠٠١ م.
٣٩- التعليقة على المقرب، لابن النحاس ، تحقيق د/جميل عويضة، ط وزارة الثقافة، الأردن، ٢٠٠٤م.
٤٠- التفسير البسيط، للواحدي، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الله الفوزان، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٤١- تمهيد القواعد، بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح:د . علي فاخر، وآخرون، دار السلام، ط١، ٢٢٧ م .
٤٢- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف، تحقيق الدكتور خليفة محمد بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا.
٤٣- توضيح المقاصد، للمرادي ، تح:د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٨ م
٤٤- حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل – دار الفكر .
٤٥- حاشية الشهاب الخفاجى على البيضاوى ، أو عناية القاضي .
٤٦- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٤٧- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
٤٨- الحجة للقراء السبعة، للفارسي، تحقيق : بدر الدين قهوجي، وآخرون دار المأمون، بدمشق، ط٢، ١٤٠٤هـ. .
٤٩- خزانه الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تح:عبد السلام هارون، الخانجي،

١٤٠٩هـ.

٥٠- الخصائص، لابن جني، تح:محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت .

٥١- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٥٢- الدرر اللوامع علي همع الهوامع. للشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، بيروت، ط١ ١٩٩٩ م .

٥٣- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر بيروت.

٥٤- ديوان جرير، المكتبة العصرية، بيروت .

٥٥- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ .

٥٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.ط٢، ١٩٨٥ م.

٥٧- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تح: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٦م

٥٨- شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد ود. ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، بالقاهرة ، ١٤١٠ هـ .

٥٩- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الزهري، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٦٠- شرح الجمل، لابن عصفور الإشبيلى (٦٦٩هـ) . تح: د. صاحب أبو جناح .

٦١- شرح ألفية ابن معط. ابن القواس ، د علي الشوملي، مكتبة الخريجي، ط١، ١٩٨٥ م .

٦٢- شرح الكافية، للرضي . تح: د. يوسف حسن عمر ، جامعة ، قار يونس .

٦٣- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك، حققه وقدم له د. عبد المنعم هريدي، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،

١٤١٣هـ.

٦٤- شرح الكافية في النحو، لابن فلاح ، رسالة دكتوراه من نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، الرقم الجامعي، ٤-٩٥٨٩ -٤١٦) ١٤٢١ — ١٤٢٢ هـ .

٦٥- شرح المفصل لابن يعيش، دار الطباعة المنيرية، بمصر، ١٩٢٨م.

٦٦- شرح المقدمة الكافية، لابن الحاجب، تحقيق جمال عبد المعطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٧ م .

٦٧- شرح جمل الزجاجي لابن خروف لأبى الحسن نظام الدين على بن محمد بن خروف الأندلسىّ (٦٠٩ هـ) . تح: د. سلوى محمد عرب . مطابع جامعة أم القرى . ط١ ١٤٢٠ هـ .

٦٨- شرح شذور الذهب، لجمال الدين عبد الله بن هشام (٧٦١هـ) . تح:عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة سوريا، ١٩٨٤ م .

٦٩- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، النيلي، تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى.

٧٠- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدكتور أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٧ م.

٧١- العدد فى اللغة العربية، نعيم الحمصي، مجله المجمع اللغة العربية بدمشق» المجلد الثانى و العشرون، ذو الحجة ١٣٦٦ و المحرم ١٣٦٧ – العدد ١١ و ١٢ .

٧٢- علل النحو ، للوراق، تح:محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد السعودية.

٧٣- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية لأبي حيان شرح ابن زيد العاتكي، تحقيق د /هزاع سعد المرشد، ط١، ٢٠٠٣ م .

٧٤- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية.

٧٥- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥ م.

٧٦- القواعد الثلاثون في علم العربية للقرافي، تحقيق د طه محسن .

٧٧- القياس في اللغة العربية للشيخ : محمد الخضر حسين : ص٢٧، المطبعة السلفية ١٣٥٣ هـ
٧٨- كتاب الشعر للفارسي، تحقيق الدكتور الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٨ م.
٧٩- كتاب العين، للخليل الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٨٠- الكتاب لسيبويه تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
٨١- الكشاف،، للزمخشري، ومعه حاشية ابن المنير، دار الكتاب العربي . بيروت .
٨٢- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم التهانوي، تح:د. علي درحوج، وآخرون، مكتبة لبنان ناشرون.
٨٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ١٩٩٧ م.
٨٤- كفاية النحو في علم الاعراب للموفق بن أحمد المكي الخوارزمي ٤٨٤ – ٥٦٨هـ – الرسالة العلمية. ماجستير، من فوزية رشاد أبو عيش، ١٩٨٣ م .
٨٥- كليات أبي البقاء الكفوي، تح: د. عدنان محمد درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت،، ١٩٩٨ م .
٨٦- اللباب، في علل البناء والإعراب، العكبري، تح: عبد الإله نبهان، دار الفكر، ١٩٩٥ م.
٨٧- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، تحقيق الدكتور محمد بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، ٢٠٠٤ م.
٨٨- اللمع في النحو ابن جني، تح:د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٨٩- مجمع الأمثال الميدانى، تح: . محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت
٩٠- المحتسب، فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى (٣٩٢هـ) . تح:على النجدى ناصف وزميليه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . ١٩٩٤م .
٩١- المرتجل لابن الخشاب تح:على حيدر . دار الحكمة (دمشق) ١٩٧٢م.

٩٢- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات . دار الفكر (دمشق) ١٩٨٠م .

٩٣- المسائل الشيرازيات، للفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠٠٤م.

٩٤- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تح: مصطفي الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، ١٩٨٦م.

٩٥- المستقصى، فى أمثال العرب، للزمخشرى (٥٣٨هـ) . دار الكتب العلمية ط٢ ١٩٨٧م

٩٦- معاني القرآن للأخفش، . تحقيق د. هدى قراعة . مكتبة الخانجى . ط١، ١٩٩٠ م .

٩٧- معاني القران وإعرابه للزجاج تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب – بيروت ط١، ١٩٨٨ م .

٩٨- معاني القرآن، للفراء. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٣ هـ، ٢٠٠١ م.

٩٩- معجم القراءات القرآنية، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين.

١٠٠- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير اللبدي : ص ٦٧، مؤسسة الرسالة . بيروت ١٩٨٥م

١٠١- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشرى، تح:د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، ١٩٩٣ م.

١٠٢- المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثمين، جامعة أم القرى.

١٠٣- المقتصد، لعبد القاهر الجرجاني، تح:كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م

١٠٤- المقتضب، للمبرد تح: . محمد عبد الخالق عضيمة ط . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، فى ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م .

١٠٥- المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تح:أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري،

رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، العراق، ط١، ١٣٩١هـ.

١٠٦- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦ م.

١٠٧- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، ط١، ١٩٥٤ م.

١٠٨- الموصل على المفصل، للإمام السغناقي، رسالة علمية مقدمة من الباحث أحمد حسن أحمد نصر، جامعة أم القرى.

١٠٩- النحو العربي نقد و بناء، إبراهيم السامرائي، دار البيارق، ودار عمار، ١٩٩٧م.

١١٠- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.